مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٥٥٠١ ح ٦٢٩ / ٥

العنوان: (شرح أم البراهين للسنوسي)

المؤلف: المغربي، موسى بن قاسم

تاريخ النسخ: ١١٢٤ هـ

اسم الناسخ: حبيب عبد السيد محمد بن الشيخ طه الحسيني

عدد الأوراق: ٤٧ ق

ملاحظات:

٥٥٠١

٢١٤
ش ٠ م

(شرح أم البراهين للسنوسي) تأليف المغربي ـ موسى ابن قاسم ـ كان حيا سنة ١١٠٠هـ ٠ بخط حبيب ابن السيد محمد بن الشيخ طه الحسيلي سنة ١١٢٤هـ ٠

٥٥٠١

٤٤٧ق
١٩س
٢١×٥ر١٥سم
نسخة حسنة ، ناقصة الأول ، خطها نسخ معتاد
معجم المؤلفين ١٣: ٤٥ وفيه أن المؤلف من القرن الحادى عشر الهجري.
أ ـ أصول الدين
١ ـ المؤلف ب ـ الناسخ ج ـ تاريخ النسخ

٥/١٦٢٩٥
١٤/٧/١٤١٥هـ



امر لا يليق بمولانا جل وعز اولا الاول السلبية والثاني اما ان يتحقق
باعتبار نفسه او باعتبار غيره الاول المعاني والثاني اما ان يكون الغير الذي
تحقق به ذاتا موصوفة او معني يقوم بموصوف الاول النفسية والثاني
المعنوية وزاد بعضهم قسمين اخرين الفعلية وهي عبارة عن صدور
الاثار عن قدرته وارادته جل وعلا وان شيت قلت هي عبارة عن التعلق
التنجيزي للقدرة والارادة بالممكنات كالخلق والرزق بفتح الراء والاحسان
والاحيا والاماتة ومنهم من يمثلها بالاسما الدالة عليها كالخالق والرازق
والمحي والمميت والجامعة وهي عبارة عن كل صفة تدل علي معني يندرج
فيه ساير اقسام الصفات كعزة الله وجلاله وعظمته وكبريايه وسميت
بذلك لانك اذا قلت تعظم الله يكن ادخل فيه كل كمال يجب له تعالي وان
قلت تعظم عن كذا دخل فيه كل مستحيل منفي عنه تعالي ثم اصنع في الغير
هكذا التنبيه الثاني اعلم ان عد النفسيه والمعنوية من الصفات مبني
علي القول بالحال وهي صفة ثابتة ليست بموجودة ولا معدومة تقوم
بموجود كما مر والمحققون علي نفيها مطلقا واما ان بنيا علي القول بنفي الحال
فلا حالة لا نفسية ولا معنوية بل الوجود عين الذات والمعنوية عبارة
عن قيام المعاني بالذات فالقادرية عبارة عن قيام القدرة بالذات لا
انها صفة زايدة علي القدرة تقوم بالذات وكذا غيرها كالعالمية والي
ما يستحيل معبرا عن التبعيضية ايضا اشار الي عدم حصره فيما ذكر
بقوله ومما يستحيل اي يمتنع عقلا في حقه تعالي عشرون صفة وهي

ان وصفه تعالي بهذه العشرين محال عقلا لا يتصور في العقل وجوده
واطلاق الصفة علي المستحيل مجاز لانه عدم والصفة عبارة عن
المعني القايم بالموصوف والواو في قوله ومما يستحيل للاستيناف وهي
اضداد العشرين الاولي اي منافياتها فالمراد بالضد هنا الضد
اللغوي وهو كل مناف سوا كان وجوديا او عدميا فكانه يقول يستحيل
في حقه تعالي كل ما ينافي صفة من الصفات الاولي لانها لما تقرر وجوبها
له تعالي جل وعلا عقلا وشرعا وقد عرفت ان حقيقة الواجب ما لا
يتصور عدمه لزم ان لا يقبل جل وعز الاتصاف بما ينافي شيئا منها
واعلم ان انواع المنافاة على ما تقرر في المنطق اربعة تنافي
النقيضين وتنافي العدم والملكة وتنافي الضدين وتنافي المتضايفين
فكل نوع من هذه الاربعة انواع لا يمكن الاجتماع فيه بين الطرفين
اما النقيضان فهما ثبوت امر ونفيه كثبوت الحركة ونفيها واما العدم
والملكه فهما ثبوت امر ونفيه عما من شانه ان يتصف به كالبصر والعمي
مثلا فالبصر وجودي وهو الملكة والعمي نفيه عما من شانه ان يتصف
به وهو كل حي ولهذا لا يقال في الحايط اعمي لانه ليس من شانه ان
يتصف بالبصر عادة وتجوز في العقل اتصافه به واما الضدان
فهما المعنيان الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف ولا تتوقف عقلية
احدهما علي عقلية الاخر كالبياض والسواد مثلا ومراده بغاية
الخلاف التنافي بينهما بحيث لا يصح اجتماعهما واحترز بذلك من

الخلافين

الخلافين كالبياض مع الحركة مثلا اذ ليس بينهما غاية الخلاف التي هي
التنافي لصحة اجتماعهما لانه يمكن ان يكون المحل الواحد متحركا ابيض
وقوله لا يتوقف عقلية احدهما الي الخ مخرج للمتضايفين واما
المتضايفان فهما الامران الثبوتيان اللذان بينهما غاية الخلاف وتتوقف
عقلية احدهما علي عقلية الاخر كالابوة والبنوة مثلا والابوة عبارة عن
حيوان انفصل عن حيوان اخر من جنسه اللقاني التحقيق ان الاضافات
اعتبارات ذهنية لا وجود لها في الخارج عن الذهن كالابوة والبنوة
والكلية والجزيية المقري واحتج علي ذلك بانها لو كانت موجودة لكانت
في محل لامتناع قيامها بنفسها وكونها في محل اضافة بينها وبين ذلك المحل
والكلام في تلك الاضافة كما في الاولي ويتسلسل ولانها مقولة علي المتقدم
والمتاخر واما من ذهب الي ان الاضافات وجودية فهو باطل واعلم
ان التنافي لا يكون بين الذوات وانما يكون بين المعاني وتصويره بديهي
انتهي واما اهل الاصول فيجعلون اقسام المنافات فقط وهما تنافي النقيضين
وتنافي الضدين ويجعلون العدم والملكة داخلين في النقيضين والمتضايفين
داخلين في الضدين ولهذا يقولون المعلومات من حيث هي اي التي لا تقوم
بنفسها لان التقابل والتنافي من اوصاف المعاني لا الاجرام كما مر قريبا منحصرة
في اربعة المثلين والضدين والخلافين والنقيضين وبيان ذلك ان المعلومين
اذا امكن اجتماعهما وارتفاعهما فهما الخلافان كالطعام والقعود وان لم يمكن
اجتماعهما ولا ارتفاعهما فهما النقيضان كوجود زيد وعدمه فان امكن ارتفاعهما

ولم يمكن اجتماعهما فاما ان يختلفا في الماهية ام لا فان اختلفا فيها فهما
الضدان كالحركة والسكون فانهما لا يجتمعان وقد يرتفعان بعدم محلهما
الذي هو الجرم وان لم يختلفا في الحقيقة فهما المثلان كالبياض والبياض
قوله وهي القدم وهو عبارة عن لا شي والحدوث وهو الوجود بعد العدم
وطرو العدم وهو العدم بعد الوجود واعلم ان الشيخ رحمه الله رتب
هذه العشرين للمستحيلة على حسب ترتيب العشرين الواجبة فبذكر ما
ينافي الصفة الاولي ثم ما ينافي الثانية وهكذا على ذلك الترتيب الخ فالعدم
نقيض الصفة الاولي وهي الوجود والحدوث نقيض الثانية وهي القدم
وطرو العدم ويسمي الفنا نقيض الثالثة وهي البقا واستحالة العدم
عليه سبحانه تستلزم استحالة الصفتين الاخيرتين عليه تعالي وهما
الحدوث وطرو العدم لان العدم اذا كان مستحيلا في حقه جل وعلى
لا يتصور لا سابقا ولا لاحقا وبهذا نعرف ان وجوب الوجود له سبحانه
يستلزم وجوب القدم والبقا له تعالي فعطف القدم والبقا هناك
علي الوجود من عطف الخاص علي العام او اللازم علي الملزوم كما سلف
كعطف الحدوث وطرو العدم علي العدم هنا فافهم والمماثلة للحوادث
حقيقة المثلين هما الامران المتساويان في جميع صفات النفس وهي التي
لا تتقرر حقيقة الذات بدونها وان شئت قلت هما اللذان يجوز على
على احدهما ما يجوز على الاخر ويجب لاحدهما ما وجب للاخر ويستحيل
على احدهما ما يستحيل على الاخر ونقول هما اللذان يسد احدهما مسد

الاخر

الاخر فهذه ثلاث عبارات في تعريف المثلين وعطف المماثلة للحوادث علي
الحدوث وطرو العدم من جنس ان كل من ثبت حدوثه وطرو عدمه
فهو مماثل للحوادث واللازم هنا مساو للملزوم اذ يلزم من ثبوت المماثلة
للحوادث وجوب سبق العدم الذي هو معنى الحدوث وجواز لحوق العدم
الذي هو الفني والمماثلة مشتملة على عشرة وجوه او جه مهما ثبت منها
واحد ثبتت المماثلة وتنتفي المخالفة والمخالفة لا تثبت الا بنفي الجميع اشار
الي نفي الوجه الاول من المماثلة فقال بان يكون جرما اي تثبت المماثلة
بسبب ان لو كان تعالي جرما وفسر الجرم بقوله اي تاخذ ذاته العلية يعني
تملا قدرا من الفراغ وهو الخلا والفضا الذي تنفخ فيه صور الاجرام
واعلم ان العالم كله منحصر في الاجرام والاعراض وهي المعاني التي تقوم
بالاجرام ولا شك ان من صفات نفس الجرم التحيز اي اخذه قدرا من
الفراغ بحيث يجوز ان يسكن في ذلك القدر او يتحول عنه نفيسة انما
عبر بالجرم دون الجسم والجوهر لانه اعم منهما اذ هو عبارة عما اعمر قدرا
من الفراغ مركبا كان اولا والجوهر عبارة عما لم يركب وهو الذي يبلغ
في الدقة الي حد لا تقبل معه القسمة عقلا والجسم عبارة عما تركب من جوهرين
فاكثر وبين الجوهر والجسم عموم وخصوص من وجه يجتمعان في الجرم
وينفرد الجوهر بغير المركب وينفرد الجسم بالمركب او يكون عرضا بالتحريك
اي يقوم بالجرم اي تختص به بحيث يكون نعتا والجرم منعوتا به
وقدرنا اي ليعادل اخر الكلام اوله او يكون في جهة للجرم بان يكون

عن يمين الجرم او شماله او فوقه او تحته او امامه او خلفه او له هو جهة
بان يكون له يمين او شمال او فوق او تحت او خلف او امام لان يمين من عوارض
عضو اليمين وشمال او فوق او تحت من عوارض عضو الشمال وفوق من
عوارض عضو الراس وتحت من عوارض عضو ~~الشمال وفوق من عوارض~~
~~عضو الراس وتحت من عوارض عضو~~ الرجل وخلف من عوارض عضو الظهر
وامام من عوارض عضو البطن تنبيه قيل الجهة خاصة بالجرم الانساني
دون غيره حيوانا كان ذلك الغير او خلافه وانما تضاف اليه الجهة بواسطة
الانسان فعطفه علي ما قبله من عطف الخاص علي العام فنقول كل من
له جهة من الاجرام فهو في جهة وليس كل من هو في جهة منها له جهة الا
ان غير الجرم الانساني قابل للجهة انتهى واظهر الضمير في قوله او له
نصف جهة مخافة ان يتوهم ان الضمير من له يعود علي الجرم والله
اعلم او تتقيد بمكان من الامكنة العلوية كالعرش والكرسي والسموات
او السفلية كالارض والمكان ما حل واستقر فيه الشي والحيز ما ملاه الشي
وكلاهما مستحيل علي الله تعالى قال الامام الغزالي في الرسالة القدسية
واما رفع الايدي عند السوال الي جهة السما فهي لانها قبلة الدعا
وفيه اشارة الي هو وصف المدعو من الجلال والكبريا تنبيها بقصد
جهة العلو علي صفة المجد والعلا فانه تعالى فهو موجود كل بالقهر
والاستيلا انتهى او يتقيد بزمان بان تدور الافلاك ويكر عليه الجديدان
الليل والنهار لان وجوده تعالى مطلق ازلي والزمان حادث اذ

هو

هو عبارة عن حركة الفلك وما يرجع اليها من الساعات واجزايها او
عن اقتران حادث بحادث كمقارنة السفر لطلوع الشمس مثلا وقد كان
الله ولا شي معه وهو الان علي ما عليه كان فسبحان الغني عن الزمان
والمكان او تتصف ذاته العلية بالحوادث كان يتصف بقدرة حادثة
او ارادة حادثة ونحوهما من صفات خلقه من الوان واكوان واكل وشرب
وشرب ونوم وغيرها تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا او يتصف بالصغر
بمعنى قلة الاجزا بالنسبة الي ما فوقه او يتصف بالكبر بمعنى كثرة الاجزا
الي ما دونه واما السنيات فمنه التقييد بالزمان نوضحا استحالتهما وقال
بعض المشايخ الصغر عبارة عن قصر مدة الحياة او قلة الجواهر والكبر
عبارة عن طول مدة الحياة او الكثرة الجواهر انتهى واما الكبير الوارد
في اسمايه تعالى فمعناه عظمة الملك والتقدم مهمة الكبر علي اعدا الله
والفساق والظلمة واهل التجبر من اهل الدنيا وارباب المناصب مطلوب
شرعا حسن عقلا وعلي الصالحين وايمة الدين حرام معدود من الكباير
وهو من اعظم الذنوب القلبية حتى قال بعض العلما كل ذنب من ذنوب
القلب ربما يكون معه الفتح الا الكبر انتهى او يتصف بالاغراض بمعجمتين
جمع غرض وهو العلة الباعثة علي الفعل اي يستحيل عليه جل وعلا
ان يكون له غرض في ايجاد الافعال جمع فعل كالايجاد والاعدام والاحيا
والاماته والاعزاز والاذلال والاعطا والمنع والثواب والعقاب وما
اشبه ذلك من انواع الافعال او الحكم بالاحكام الشرعية من فعل

ولجب او مندوب وترك محرم او مكروه لمراعاة مصلحة تعود اليه تعالي
او الي خلقه تنبيه قبل انما ذكرانواع المماثلة العشرة وان كان بعضها
داخلا في البعض تقريبا للجميع من يقول بشي منها انتهي وكذا يستحيل
عليه تعالي ان لا يكون قايما بنفسه الاستحالة مصروفة لنفي القيام
بالنفس لا الي القيام بالنفس اي يستحيل عليه تعالي نفي قيامه بنفسه
بان يكون صفة يقوم بمحل اي ذات او يكون حادثا يحتاج الي مخصص
اي فاعل اي ينتفي عنه القيام بالنفس بسبب احتياجه الي المحل او المخصص
وقد تلخص ثاليها د لـ اول الكلام اخره وانما عطف هنا بكذا الطول
في وجوه المماثلة ولتعدد وجوهها فلو قال وان لا يكون قايما بنفسه
لتوهم ان عدم القيام بالنفس من وجوه المماثلة وهو باطل اذ عدم
القيام بالنفس اعم من المماثلة بدليل صدقه علي الصفات القديمة
وعلي الجرم والعرض وكذا يستحيل عليه تعالي ان لا يكون واحدا بان
يكون مركبا في ذاته اي بان تكون ذاته ذات جزي فاكثر او يكون
له مماثل في ذاته او يكون له مماثل في صفاته او يكون معه في
الوجود موثر في فعل من الافعال اي تنتفي عنه الوحدانية بسبب
تركيبه في ذاته او صفاته او بسبب ثبوت التاثير لشي من الكاينات
معه في فعل من الافعال فقد عرفت ان اوجه الوحدانية ثلاثة
وحدانية الذات ووحدانية الصفات ووحدانية الافعال وكلها
واجبة لله تعالي وحده في وحدانية الذات تنفي للتركيب في ذاته

سبحانه

سبحانه ووجود ذات اخري تماثل الذات العلية وبالجملة فوحدانية
الذات تنفي التعدد في حقيقتها متصلا كان او منفصلا ووحدانية
الصفات تنفي التعدد في حقيقة كل واحدة منها متصلا ايضا كان
او منفصلا فعلم مولانا جل وعز ليس له ثان يماثله لا متصلا اي
قايما بالذات العلية ولا منفصلا اي قايما بذات اخري بل هو تعالي
يعلم المعلومات التي لا نهاية لها بعلم واحد لا عدد له ولا ثاني له اصلا
وقس علي هذا ساير صفاته تعالي ووحدانية الافعال تنفي ان يكون
ثم اختراع لكل ما سواه جل وعلا في فعل ما من الافعال بل جميع الكاينات
حادثة فيعمها العجز الضروري الدايم عن ايجاد اثر ما ومولانا جل وعز هو
المنفرد باختراعها وحده بلا واسطة وما ينسب منها الي غيره تعالي علي وجه
يظهر منه التاثير فهو موول وكذا يستحيل ايضا عليه تعالي العجز وهي صفة وجودية
لا يتاتي معها ايجاد الممكن ولا اعدامه وان شيت قلت العجز تعذر محاولة ما
يمكن ايجاده وقال علي ممكن ما اعلاما بانه انما يتعلق بما يتعلق به القدرة
وهو الممكنات فلا يوصف بالعجز لاجله عدم قدرته بالواجبات والمستحيلات
لانهما ليسا متعلقين له وهو يتعدي بعن وعداه الشيخ بعلي اما لكونه
من باب حمل الضد علي الضد فعدي العجز بما يتعدي به ضده
الذي هو القدرة وهي تتعدي بعلي او علي بمعني عن في كلامه وما
نكرة وصفت بها النكرة الاولي والنكرة اذا وصفت بنكرة زادتها
تنكيرا اي علي ممكن دقيق لا يقبل القسمة كالجوهر والعرض وكذا ما

يستحيل ايضا عليه تعالى ايجاد شي من العالم مع كراهته لوجوده
او عدم ارادته له تعالى وانما فسر الكراهة بعدم الارادة ليحترز عن
الكراهة الشرعية التي هي من اقسام الحكم الشرعي وهي طلب الكف عن
الفعل طلبا جازما او غير جازم فتلك يصح ان تجتمع مع الايجاد فيوجد
الله تعالى الفعل مع كونه كرهه اي نهى عنه كما اضل سبحانه كثيرا من
الخلق مع نهيه لهم عن ذلك الضلال اما الكراهة بمعنى عدم ارادة
الله تعالى للفعل فيستحيل اجتماعها مع الايجاد اذ يستحيل ان يقع في ملكه
جل وعلا ما لا يريد وقوعه او مع الذهول وهو الغفلة عن الشي بعد
سبقية الشعور به او مع الغفلة وهي الغيبة عن الشي سبق الشعور به
ام لا فعطفها عليه عطف عام على خاص بينهما عموم وخصوص مطلق يجتمعان
في غيبة ما سبق علم وتنفرد الغفلة بغيبة ما لم يسبقه علم وهما معطوفان
قوله مع كراهته لوجوده اي ومما يستحيل عليه تعالى ايجاد شي من
العالم مع الذهول او الغفلة والعموم والخصوص مطلقا عبارة عن
معقولين تواردا في محل واحد وانفرد احدهما بمحل دون الاخر قال اللامو
فان قلت الذهول والغفلة من اضداد العلم كالجهل والظن والاعتقاد
لا من اضداد الارادة كما ذكر قلت هما ايضا ينافيان الارادة ضرورة
منافيا تهما للعلم اللازم للارادة وكل ما ينافي اللازم ينافي الملزوم
ومراده بالضد كما قلنا كل مناف فيشمل ما كان بواسطة هكذا فان
قلت مقتضي هذا ان تجعل الجهل وما في معناه من اضداد الارادة

ايض

ايضا قلت لما كان الجهل وما في معناه يقابل العلم لغة وشرعا
حتى انه لا يذكر في مقابلة غيره من الذهول او الغفلة خصا بمقابلته
انتهى او بالتعليل بان يكون بحيث لا يصح منه الا الفعل من غير توقف
على حصول شرط ولا انتفا مانع او بالطبع بان يكون بحيث لا يصح منه الا
الفعل ايضا لكن يتوقف فعله على حصول شرط وانتفا مانع وهذان
ايضا يتعلقان بقوله وايجاد شي اي ومما يستحيل عليه تعالى ايجاد
شي من العالم بالتعليل او بالطبع تتمة اقسام الفاعلين بحسب التقدير
العقلي ثلاثة فاعل بالاختيار وهو الذي يصح منه الفعل والترك ولا يتوقف
فعله على حصول شرط ولا انتفا مانع وفاعل بالتعليل وهو الذي يصح منه
الفعل والترك ولا يتوقف فعله على وجود شرط ولا انتفا مانع وفاعل بالتعليل
وهو الذي يصح منه الفعل دون الترك ولا يتوقف فعله على وجود شرط
ولا انتفا مانع وفاعل بالطبع وهو الذي يتاتى منه الفعل دون الترك
ويتوقف فعله على ذلك ووجه الحصر فيها ان تقول كل موثر اما ان يصح
منه الترك لاثره كالكاتب لكتابته والمتحرك غير المرتعش لحركته عند القدري
لا عند السني القايل بعدم تاثير القدرة الحادثة في الافعال المقارنة
لها اولا الاول الفاعل المختار والثاني اما ان يتوقف اقتضاوه
على حصول شرط وانتفا مانع كما يقوله الطبايعي في احراق النار ونفع الادوية
مثلا فانه قد يمنع منه مانع اولا كما يقول الفيلسوفي مثلا في حركة اليد مع
حركة المفتاح فانه مستحيل ان يمنع من حركة المفتاح والخاتم الكاينين

في البد عند حركته مانع والاول الطبيعة والثاني العلة وهذه الاقسام
الثلاثة كلها موجودة عند الفلاسفة والطبايعيين اهلكهم الله جميعهم
ولم يوجد منها عند المومنين الا واحد وهو الموجد بالاختيار ثم هو
خاص بواحد وهو مولانا جل وعز لا موجد سواه تبارك وتعالي كما قال
جل من قايل وربك يخلق ما يشا ويختار واعلم ان هذه الاقسام الثلاثة
انما هي في الحادث لا في القديم الشيخ اي اثبتوا هذه الثلاثة في هذا العالم
فجعل بعضه يوثر في بعض بعلته او طبعه او بالاختيار وخارج العالم
ما اثبتوا الا العلة والطبيعة فقط البعض يقول بالعلة والبعض بالطبيعة
واما اهل السنة فليس عندهم الا الفاعل بالاختيار مطلقا في الحادث
الكسب وفي القديم الاختراع والتاثير انتهي وكذا يستحيل ايضا
عليه تعالي الجهل بسيطا اذ هو عدم العلم او مركبا وهو الجهل بانه
ثم جهل الجهل به وما في معناه من الظن والشك والوهم والنسيان والنوم
والغشية والاغما والسكر والجنون وكون العلم نظريا ونحو ذلك وانما
كانت هذه الاشيا في معني الجهل لمنافاتها العلم بحسب منافاة الجهل
له وقوله بمعلوم ما اي وان قل كان من المعلومات الواجبة او المستحيلة
او الجايزة يتعلق بالجهل وفيه الفصل بين المصدر ومعموله بالمعطوف
ويحتمل ان يتعلق بالضمير المضاف اليه العايد علي الجهل بناء علي مذهب
الكوفيين وابن جني والرماني والفارسي قاله المامون واعلم ان الجهل المركب
هو

هو ما ابتلي به كثير من الناس فتجدهم يعتقدون الشي علي خلاف ما هو
عليه وذلك جهل ثم يجهلون انهم جاهلون وذلك جهل اخر فهذا سمي جهلا مركبا
قال بعضهم اذا كنت لا تدري ولم تك بالذي يسايل من يدري فكيف اذا تدري
ومن العجب الاشيا انك لا تدري وانك لا تدري بانك لم تدري تنبيه قيل
حكي السبكي عن القوم في تفسير الجهل البسيط قولين فقيل انتفا العلم بالمقصود
وقيل تصور المعلوم علي خلاف هيئته وعلي هذا الثاني درج الشيخ هنا
في هذا الشرح فافهم والموت وهي صفة تمنع من تصحيح الاتصاف بالادراك
لمن قامت به والموت امر وجودي عرض معني من المعاني وليس بجوهر مقابل
للحياة تقابل الضدين وكذا الحياة والصمم والعمي والمراد بهما هنا عدم السمع
والبصر اصلا بوجود ما ينافيهما او غيبة موجودة ما عن صفتي السمع والبصر
لما سبق من وجوب تعلقهما بكل موجود وزدنا التقييد بذلك الظرف احترازا
من الصمم والعمي في حق الحادث فانهما عبارة عن عدم السمع والبصر بالكلية
لا غير والبكم والمراد به عدم الكلام اصلا بوجود افة تمنع منه وفي معناه
السكوت وفي معناه كونه بالحرف والصوت اذ الكلام الذي يكون بالحروف والا
صوات ولو بلغ غاية الفصاحة والبلاغة وكان كمالا بالنسبة الي الحوادث
الناقصة فهو بالنسبة الي مقام الالوهية الاعلي نقيصة عظيمة والافة
هي عدم مطاوعة الالة اما بحسب الفطرة كما في الخرس او بحسب ضعفها
وعدم بلوغها حد القوة كما في الطبايع الطفولية واضداد الصفات المعنوية
واضحة من هذه الاضداد المذكورة للمعاني معناه ان اضداد الصفات
المعنوية وهي كونه عاجزا كارها جاهلا ميتا اصم اعمي ابكم ظاهرة من اضداد

صفات المعاني لانك اذا عرفت ان ضد القدرة العجز على ممكن ما لزم ان
يكون ضد الصفة المعنوية اللازمة للقدرة وهي كونه تعالى قادرا
على جميع الممكنات كونه عاجزا على ممكن ما وهكذا كل صفة معنوية
فان ضدها لازم ضد صفة المعاني اللزومة لها تتمة قال ابن التلمساني رضي
الله تعالى عنه قد قامت البراهين على وجود واجب الوجود لذاته ليس
بجوهر ولا عرض منزه عن الاين والمتى والوضع والكيف والكم وان كل
ما يخطر بالبال او يتوهم بالخيال فهو خلافه سبحانه وتعالى وان حياته
بغير مزاج وفعله بغير علاج وان علمه لا يوصف بضرورة ولا نظر
وارادته لا عن فكرة فتردد وانه يرى من غير حدقة ولا مقابلة ويسمع
من غير صماخ ويتكلم بلا حرف ولا صوت وكما انه ليس كمثله شيء في جميع
صفاته كذلك ووجب اعتقاد ذلك والايمان به وان نازع العقل الوهم
لعدم نظيره انتهى واشار الى ما يجوز بقوله واما الجائز اي الممكن عقلا
في حقه اي بالنسبة اليه تعالى لان الجائز بالنسبة الى غيره يطلق على
معان فليس هو وصفا يقوم بذاته بل راجع الى تعلق قدرته ببعض
افعاله اذ يستحيل ان يتصف سبحانه بصفة جائزة لما عرفت من وجوب
الوجود لذاته تعالى وجميع صفاته ولو اتصف جل وعز بجائز لكان
متصفا بالحوادث اذ الجائز لا يكون الا حادثا و يقال سبحانه عن ذلك
وذلك فعل كل ممكن من الممكنات العلوية والسفلية اي ايجاده او تركه
نول ذلك الممكن فيدخل في ذلك الثواب والعقاب وبعث الانبياء ورؤية
الباري تعالى والخير والشر والنفع والضر والصلاح وهو ما ضده فساد

والاصلح

والاصلح وهو ما ضده صلاح الا انه اصلح منه فلا يجب عليه تعالى
شيء من ذلك ولا يستحيل عقلا خلافا لمن ضل وابتدع اذ لو وجب عليه
جل وعلا فعل الصلاح والاصلح للخلق كما تقوله المعتزلة لما وقعت محنة
دنيا ولا اخرى ولما وقع تكليف بامر ولا نهي وذلك باطل بالمشاهدة وما
يقدر من المصالح مع تلك المحن والتكاليف فالله تعالى قادر على ايصال
تلك المصالح بدون مشقة ولا محنة او تكليف وايضا فليست تلك المصالح
عامة في جميع الممتحنين والمكلفين للقطع بان المحنة والتكليف في حق
من ختم عليه بالكفر والعياذ بالله نقمة عظيمة وتعريض للهلاك الابدي نسال
الله تعالى العافية في ديننا ودنيانا وحسن الخاتمة بلا محنة ولا مشقة
امين وهذا القسم هو المسمى بصفات الافعال التي هي اثر القدرة والارادة ووصفه
تعالى به ليس بواجب ولا مستحيل بل يجوز العقل ان يوصف به تعالى وان لا
ولم يقل الشيخ ومما يجوز كما قال في القسمين الذين قبله لانه تعالى لا يجوز في
حقه الا ما ذكر فقط بخلاف ما يجب له وما يستحيل عليه تعالى جل وعلى
فصفات لا تنحصر والمذكور فيما تقدم بعض منها وكل في قوله كل ممكن
من باب الكلية الذي هو الحكم على الافراد لا من باب الكل الذي هو الحكم
على المجموع لانه يلزم عليه المحال وهو اجتماع الاضداد والنقائض
والامثال وغير ذلك في زمن واحد خاتمة قال الابي ناقلا عن عياض
رضي الله عنهما عقيدة الايمان الموقوف عليها دخول الجنة هي الاعتراف
بالذات وما يجب لها وما يستحيل عليها وما يجوز في فعلها من بعثة الرسل

والتزام التكليف والاعتراف بوقوع الجزاء عليه في الدار الاخرة انتهى
ولما ذكر العقايد مجردة عن الادلة وكان مذهبه ان التقليد غير
كاف في العقايد الدينيه اي المنسوبة الي دين محمد صلى الله عليه
وسلم قال مجيبا بعد تقدير سوال مقول فيه هذه العقايد فما براهينها
اما برهان وجوده تعالى فحدوث العالم اما كلمة افتتاح وفصل
وهي من فصيح الكلام وضعت للفصل يفصل بها بين الكلامين من
اراد ان يتكلم بكلام غير الذي هو فيه ويرتفع ما بعد ما على الابتدا
الا في موضعين وهما قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السايل
فلا تنهر وذلك مقدم والبرهان احد اقسام الحجة العقلية فقيل
مشتق من البره الذي هو القطع تقول العرب برهت العود اي قطعته
ولا شك ان البرهان يقطع حجة الخصم ويفحمه وقيل مشتق من البره الذي
هو البياض تقول العرب امراة برها اي بيضا ولا شك ان البرهان
بيض القلب ويصفيه من الجهل وقيل مشتق من البرهنة التي هي
البينة ولا شك ان البرهان يبين الحق علي ما هو عليه ويظهره والبرهان
هو الدليل المركب من مقدمات قطعية ضرورية في نفسها او منتهية في
الاستدلال عليها الي علوم ضرورية فمثال المقدمتين الضروريتين
ابتدا كقولك الواحد نصف الاثنين صغري وكل ما كان نصف الاثنين
فهو ربع الاربعة كبري ينتج لنا الواحد ربع الاربعة ومثال المقدمتين
المرتبتين كقولك العالم حادث صغري وكل حادث لا بد له من محدث

كبري

كبري ينتج لنا العالم لا بد له من محدث واختلف العلماء في البرهان
والدليل فقيل مترادفان وقيل متباينان والترادف عبارة عن تعدد
اللفظ واتحاد المعنى كالاسد والسبع مثلا والتباين عبارة عن تعدد
اللفظ وما دل عليه كالانسان والحجر اما علي القول بترادفهما فلا
اشكال واما علي القول بتباينهما فيكون البرهان اخص والدليل اعم
والاعم هو الذي يوجد مع الاخص وبدونه كالنبي مثلا فالاخص هو الذي
لا يوجد بدون الاعم كالرسول فان الاول يوجد مع الثاني وبدونه
والثاني لا يوجد بدون الاول ويشترط في البرهان ثلاثة شروط الاول
ان يكون مركبا اما عن ملزوم ولازم وافاد القطع ويسمى استثنائي
للاستثناء من عين اللازم واما من صغري وكبري وافاد اليقين ويسمى
اقتراني للاقتران بين موضوع الصغري ومحمول الكبري ولتعلم ان الملزوم
مقدم واللازم موخر ابدا والملزوم ما دخل عليه حرف لو واللازم ما
دخل عليه حرف اللام فاذا ثبت الملزوم ثبت لازمه واذا انتفي اللازم
انتفي ملزومه والصغري مقدمة ابدا ولها موضوع ومحمول فصدرها
يسمي موضوعها وعجزها يسمى محمولا والكبري كذلك اي لها موضوع
ومحمول اولها موضوع وآخرها محمول وسميت الصغري صغري وفي
الثانية جملة كبري الشرط الثاني ان يكون قطعيا لا ظنيا الثالث ان
يكون عقليا لا نقليا بخلاف الدليل اذ يكون مركبا وبسيطا وقطعيا
وظنيا وعقليا ونقليا والعالم بفتح اللام اسم لما سوى الباري جل

وعلي وهو الف عالم في البر اربعماية وستماية في البحر نقله في الاتقان
عن ابي جمرة رضي الله عنه سمي بذلك لان فيه علامة تميزه عن
موجده فيكون ماخوذا من العلامة اولان من نظر فيه يحصل
له العلم بالمولي العظيم من علي الصفات فيكون ماخوذا من العلم
وهو المعبر عنه بالحادث والممكن والمخلوق والمصنوع والموجود
والجايز الجي عبرذ لك وذلك لانه اي العالم او الامر والشان لولم يكن
اي يوجد له العالم محدث بكسر الدال اي فاعل بل حدث لنفسه
من غير محدث قيل بل هنا بمعني الواو لزم من ذلك ان يكون احد
الامرين المتساويين وهو الوجود مساويا لصاحبه وهو العدم
راجحا عليه بلا سبب وهو كون احد الامرين المتساويين مساويا
لصاحبه راجحا عليه بلا سبب محال اي ممتنع لما فيه من اجتماع الضدين
وهما المساواة والرجحان بلا مرجح لان كل وجود فرد من افراد العالم
مساو لعدمه وزمن وجوده مساو لغيره من الازمنة ومقداره المخصوص
مساو لساير المقادير ومكانه الذي اختص به مساو لساير الامكنة
وجهته المخصوصة مساوية لساير الجهات وصفته المخصوصة مساوية
لساير الصفات فهذه انواع ستة وهي المعبر عنها بالمتقابلات الستة
كل نوع منها فيه امران متساويان فلو حدث احدهما لنفسه لا لسبب
لترجح علي مقابله مع انه مساو له اذ قبول كل جرم لهما علي حد السوا
ونظير ذلك ميزان اعتدلت كفتاه ورجحت احداهما لا لسبب تنبيه

بها

ما ذكر من اللازم علي تقدير كون العالم حدوث لنفسه لا لسبب اجتماع
المساواة والرجحان مبني علي ان الوجود والعدم بالنظر الي ذات الممكن
سيان وهو احد القولين وقيل ان العدم اولي به لعدم احتياجه
الي سبب واللازم لو ترجح الوجود لا لسبب علي هذا الترجيح المرجوح
وهو اولي بالاستحالة والله اعلم وتركيب كلام الشيخ من ملزوم ولازم ان
تقول لان العالم لو لم يكن له محدث وحدث لنفسه ملزوم لزم ان يكون
احد الامرين المتساويين مساويا لصاحبه راجحا عليه بلا سبب وهو
محال لازم بين الملازمة لان وجود كل فرد من افراد العالم مساو لعدمه
لكن ترجيح احد الامرين المتساويين علي الاخر بلا مرجح محال بيان
الاستثنائية لانه جمع بين الضدين وهو كون الشي الواحد راجحا لنفسه
مساويا لنفسه واذا بطل ترجيح احد الامرين المتساويين بلا مرجح
بطل نفي المحدث وحدوث العالم لنفسه واذا بطل نفي المحدث وحدوث
العالم لنفسه تعين ان يكون للعالم محدث مباين لجنسه وهو المطلوب
دليل حدوث العالم اي اجرامه اطلق العالم علي بعضه وهو الجرم
من باب اطلاق الكل علي البعض لانه استدل لحدوث العالم بحدوث الاعراض
ولو كانت داخلة في العالم لاتحد الدليل والمدلول وذلك محال وان شيت
قلت من باب تسمية البعض باسم الكل وهو شايع في كلام العرب ملازمته
للاعراض الحادثة من حركة وهي انتقال الجرم من حيز الي حيز وسكون وهو
وهو ثبوته في الحيز وغيرهما كالاجتماع والافتراق وملازم الحادث حادث اه

مالا يعري عن الحوادث لا يسبقها وما لا يسبقها يلزم ان يكون حادثا
مثلها وتقرير هذا الدليل من مقدمتين ان تقول اجرام العالم ملازمة
للاعراض الحادثة صغري وكل ملازم للاعراض الحادثة حادث كبري
ينتج لنا اجرام العالم حادثة وذلك ان تركبه من ملزوم ولازم فنقول اذ
لو كان جرم العالم قديما ملزوما لما لزم الاعراض الحادثة لازم بيان الملازمة
لاشتماله انه يلزم القديم ما هو حادث لكن نفي ملازمته للاعراض محال بيان
الاستثنائية مشاهدة الملازمة بينهما واذا بطل نفي ملازمته لها بطل قدمه
واذا بطل قدمه تعين حدوثه وهو المطلوب ودليل حدوث الاعراض مشاهدة
تغير حكمها من عدم الى وجود ومن وجود الى عدم فان الحركة تارة تشاهد
في الجرم بظهورها وتارة تقدم بظهور حكم ضدها يعني ان الاجرام تظهر
تارة متحركة وتارة ساكنة وما لم يشاهد فيه التغيير منها فهو قابل له لان
ما وجب لاحد المثلين يجب للاخر وتقرير هذا الدليل من مقدمتين ان تقول
الاعراض شوهد تغيرها من عدم الى وجود ومن وجود الى عدم صغري
وكل ما كان كذلك فهو حادث كبري ينتج لنا الاعراض حادثة وذلك ان تركبه
من ملزوم ولازم فتقول اذ لو كانت الاعراض قديمة ملزوم لما تغيرت لازم
بيان الملازمة لاستحالة التغيير على القديم لكن نفي تغير الاعراض محال
بيان الاستثنائية مشاهدة تغيرها واذا بطل نفي تغيرها بطل قدمها واذا
بطل قدمها تعين حدوثها وهو المطلوب تنبيه بالمضاف الذي قدرناه
بين تغيرها يندفع اعتراضان احدهما لما قاله بعضهم من ان التغير

من

من عدم الى وجود ومن وجود الى عدم اذا كان امرا زايدا ردي بالمشاهدة
كان ضروريا فيلزم ان لا يختلف فيه كيف وقد قيل بكون الاعراض وظهورها
وجوابه ان التغير المشاهد هو بالنسبة الى الاحكام لا بالنسبة الى
المعاني التي التنازع فيها والثاني ان التغير من العدم الى الوجود هو
الحدوث فكيف يستدل بالشي على نفسه وجوابه ان الاستدلال
بتغير الاحكام لا بتغير الصفات واعلم ان تقرير البرهان على وجود
الله تعالى من مقدمتين ان تقول العالم حادث صغري وكل حادث
لا بد له من محدث كبري ينتج لنا العالم له بد له من محدث والشيخ
رحمه الله حذف المقدمتين معا استغنا بدليلهما فاشار الى دليل
الصغري بقوله ودليل حدوث العالم والى دليل الكبري بقوله
لانه لو لم يكن له محدث وقدمه على دليل الصغري لقلة الكلام
فيه قاله المامون تتمة اعلم ان دليل حدوث العالم ينبني عندهم
على اثبات اربعة مطالب الاول اثبات زايد تتصف به الاجرام
الثاني اثبات حدوث ذلك الزايد الثالث اثبات كون الاجرام لا
تنفك عن الزايد الرابع اثبات استحالة حوادث لا اول لها ثم المطلب
الثاني منها وهو حدوث الزايد يتوقف ايضا على اربعة اصول
الاول ابطال قيام ذلك الزايد بنفسه الثاني ابطال انتقاله
الثالث ابطال كمونه وظهوره الرابع اثبات استحالة عدم القديم
فمجموع الاصول التي ينبني عليها حدوث العالم سبعة الاول اثبات

زايد علي الاجرام الثاني ابطال قيامه بنفسه الثالث ابطال انتقاله
الرابع ابطال كمونه وظهوره الخامس اثبات استحالة عدم القديم
السادس اثبات كون الاجرام لا تنفك عن ذلك الزايد السابع اثبات
استحالة حوادث لا اول لها قال المامون رحمه الله ووجه الاستدلال
علي هذه الاصول السبعة باختصار ان تقول اما الاول وهو اثبات
زايد علي الاجرام تتصف به كالحركة والسكون فهو ضروري لا يحتاج
الي دليل اذ ما من عاقل الا وهو يحس ان في ذاته معاني زايدة عليها واما
الثاني وهو ابطال قيام العرض بنفسه والثالث وهو ابطال انتقاله
فدليلهما انه لو قام العرض بنفسه او انتقل لزم قلب حقيقته فان
الحركة مثلا حقيقتها انتقال الجوهر من حيز الي حيز فلو قامت بنفسها
او انتقلت هي لزم قلب تلك الحقيقة واما الرابع وهو ابطال الكمون والظهور
فوجهه ان الكمون والظهور يودي الي اجتماع الضدين في المحل الواحد
لان الجوهر اذا تحرك مثلا والسكون كامن فيه من حركته لزم اجتماع الضدين
فيه وهما الحركة والسكون ضرورة واما الخامس واما اثبات استحالة
عدم القديم فوجهه انه لو انعدم لكان وجوده جايزا لا واجبا والجايز
لا يكون الا محدثا فيكون هذا القديم محدثا وهو تناقض واما السادس
وهو اثبات كون الاجرام لا تنفك عن ذلك الزايد فهو ضروري لانه
لا يعقل كون الجرم منفكا عن كونه متحركا او ساكنا مثلا واما السابع
وهو اثبات استحالة حوادث لا اول لها فدليله كثيرة واقربها ان تقول
اذا

اذا كان كل فرد من افراد الحوادث حادثا في نفسه فعدم جميعها ثابت
في الازل ثم لا يخلوا اما ان يقارن ذلك العدم فرد من الافراد الحادثة
اولا فان قارنه لزم اجتماع وجود شي مع عدمه وهو محال بضرورة
العقل وان لم يقارن ذلك العدم شي من تلك الافراد الحادثة لزم
ان لها اولا لخلو الاول علي هذا الفرض عن جميعها انتهي فايدة
اعلم ان الاستدلال علي اربعة اقسام استدلال بحادث علي قديم
كاستدلالنا بحدوث العالم علي وجود الله تعالي وصفاته واستدلال
بحادث علي حادث كاستدلالنا بحدوث الاعراض علي حدوث الاجرام
واستدلال بقديم علي قديم كوصفه تعالي لذاته وثنايه عليها بنحو قوله
الحمد لله رب العالمين واستدلال بالقديم علي الحادث وهو مذهب اهل التدلي
من الصوفيه رضي الله تعالي عنهم فانهم يستدلون بالمكون علي الاكوان
قال قايلهم عجبت لمن يبغي عليك شهادة وانت الذي اشهدته كل شاهد
قال في لطايف المنن واعلم ان الادلة انما نصبت لمن يطلب الحق لا لمن
يشهده فان الشاهد غني بوضوح الشهود من ان يحتاج الي دليل فتكون
المعرفة باعتبار توصيل الوسايل اليها كسبية ثم تعود الي نهايتها ضرورية
واذا كان من الكاينات ما هو غني بوضوحه عن اقامة دليل فالمكون
اولي بغناه عن الدليل منها انتهي واما برهان وجوب القدم له تعالي
فلانه لو لم يكن قديما لكان حادثا اذ لا واسطة بين القدم والحدوث
في حق كل موجود فمهما انتفي احدهما ثبت الاخر لان الشي اما ان يكون

له وجود اول فهو الحادث اولا فهو القديم واذا كان حادثا فيفتقر
اي يحتاج وجوده حينئذ الي محدث لما مر في البرهان قبله من وجوب
افتقار كل حادث الي محدث واذا افتقر الي محدث يلزم الدور وهو
توقف الشي علي ما يتوقف عليه اما بمرتبة او مرتبتين او مراتب ان انحصر
العدد او التسلسل وهو ترتب امور غير متناهية ان لم ينحصر وكان
قبل حادث محدث لا الي اول وكل منهما محال اما الدور فلما فيه من تقدم
الشي علي نفسه وتاخره عنها لان كل واحد من الحادثين اللذين فرضنا ان
انكان كل واحد منهما اوجد صاحبه يجب ان يتقدم عليه والمقدم علي
المقدم علي الشي مقدم علي ذلك الشي وعلي ذلك يلزم ان يتاخر عن نفسه
بمرتبتين لتاخره عما يجب وان يتاخر عنه والموخر عن الموخر عن الشي موخر
عن ذلك الشي ضرورة تنبيه التقدم باعتبار غيره يكون بمرتبة وباعتبار
نفسه بمرتبتين وكذا التاخر في فرض اثنين والله اعلم واما التسلسل فقد
ذكرنا قريبا الاقرب دليل عليه قيل لم يقل احد من العقلا بحدوث صانع
العالم لوضوح دليله وانتفا الشبهة فيه وتقرير هذا الدليل من ملزوم
ولازم ان تقول لله اذ لو لم يكن تعالي قديما ملزوم لكان حادثا لازم بيان
الملازمة لانحصار كل موجود في القدم والحدوث وان شيت قلت اذ لا واسطة
بين القدم والحدوث لكن حدوثه سبحانه محال بيان الاستثنائية اذ لو
كان حادثا ملزوم لافتقر الي محدث لازم بيان الملازمة لان افتقار وصف ضروري
لكل حادث لكن افتقاره تعالي محال بيان الاستثنائية اذ لو افتقر ملزوم لافتقر
فاعله

فاعله لازم بيان الملازمة لانعقاد التماثل بينهما لكن افتقار فاعله محال
محال بيان الاستثنائية اذ لو افتقر فاعله ملزوم للزم الدور او التسلسل
لازم بيان الملازمة لان افتقار الاله الثاني محصور اما ان يفتقر الي فاعله
فيلزم الدور او الي غيره فيلزم التسلسل لكن الدور والتسلسل علي الله
محالان بيان الاستثنائية لما في الدور من كون الشي الواحد فاعلا مفعولا
مقدما علي نفسه موخرا عنها ولما في التسلسل من الفراغ وعدم النهاية
واذا بطل الدور والتسلسل بطل افتقار الاله الثاني واذا بطل افتقار الاله
الثاني بطل افتقار اله العالم واذا بطل افتقار اله العالم بطل حدوثه
واذا بطل حدوثه بطل نفي قدمه واذا بطل نفي قدمه تعين قدمه
وهو المطلوب وتقريره من مقدمتين ان تقول الاله يستحيل عليه
الحدوث صغري وكل من استحال عليه الحدوث فهو قديم كبري ينتج
الاله قديم صحة الصغري اذ لو كان حادثا لافتقر وصحة الكبري اذ
لا واسطة بين القدم والحدوث تنبيه قد يطلق التسلسل بمعني
اعم فيشمل الدور لانه يتسلسل ايضا لكن في امور متناهية قال الشيخ
في شرح الوسطي وهذا كثيرا ما يقتصر بعض العلما علي التسلسل في باب
القدم وغيره مما يلزم فيه الدور او التسلسل بالمعني الاخص وهو الذي
يكون في امور غير متناهية فيتوهم القاصر ان في كلامهم نقصا جهلا منه
بما ذكرناه انتهي واما برهان وجوب البقا له تعالي فلانه لو امكن اي جاز في
العقل ان يلحقه اي يطرا علي وجوده العدم لانتفي عنه القدم الواجب

له تعالي لكون وجوده حينيذ اي حين امكن لحوق العدم له يصير جايزا
لا واجبا اذ الجايز هو الذي يقبل الوجود والعدم والذات العلية علي
ذلك التقدير الفاسد قابلة لهما والشي الجايز لا يكون اي لا يتصور ابدا
وجوده الا حادثا كيف كلمة استفهام علي جهة الانكار والتعجيب اي كيف
يصح ذلك اي انتفا القدم عنه سبحانه والحالة انه قد سبق قريبا في
تقرير برهان القدم وجوب قدمه تعالي وتقرير هذا الدليل من ملزوم
ولازم ان تقول اذ لو امكن ان تلحقه العدم ملزوم لانتفي عنه القدم لازم
بيان الملازمة قوله لكون وجوده حينيذ يصير جايزا لا واجبا الخ لكن
نفي القدم عنه تعالي محال بيان الاستثنايية قوله كيف وقد سبق قريبا
وجوب قدمه واذا ابطل امكان لحوق العدم وجب لله تعالي البقا وهو
المطلوب وتقديره من مقدمتين ان تقول الاله قديم صغري وكل قديم
فهو باق كبري ينتج الاله باق صحة الصغري برهان القدم وصحة
الكبري لان من ثبت قدمه استحال عدمه وانما قال الشيخ في الملزوم
لو امكن ولم يقل لو لحقه العدم مخافة ان يتوهم انه لا ينتفي عنه القدم
الا ان لحقه العدم واما مع الامكان فلا وليس الامر كذلك لان الامكان اعم
والحوق فقد احسن رضي الله عنه في ذلك وانما قال والجايز لا يكون ايضا
وجوده الا حادثا ولم يقل والجايز لا يكون الا حادثا اذ لو قال والجايز
لا يكون الا حادثا لدل كلامه علي ان كل جايز حادث ولا يصح ان يكون كل جايز
حادثا اذ لو يثبت الحدوث الا لمن حصل في الوجود او وقع ولم يكن موجودا

من

من الحوادث واما الجايز الذي لم يرد الله وقوعه كايمان ابي جهل مثلا
مثلا ووجود شموس كثيرة وجبال من ذهب فليست بحادثة ولو كانت
جايزة والله اعلم واما برهان وجوب مخالفته تعالي للحوادث اي المخلوقات
فلانه لو ماثل شيا منها اي الحوادث بان يكون جرما او عرضا او متصفا بلوازمهما
لكان سبحانه حادثا مثلها لما علم من وجوب استوا المثلين في كل ما يجب وما يستحيل
وما يجوز ومن جملة ما يجب للحوادث وذلك اي كونه حادثا مثلها محال
اي ممتنع لما عرفت قبل قريبا من وجوب قدمه تعالي ووجوب بقايه
وتقرير هذا الدليل من ملزوم ولازم ان تقول اذ لو ماثل الاله شيا
من الحوادث ملزوم لكان حادثا مثلها لازم بيان الملازمة لوجوب استوا
المثلين في كل ما يجب وما يستحيل وما يجوز لكن حدوثه تعالي محال بيان
الاستثنايية لما تقدم لنا من وجوب قدمه تعالي وبقايه واذا ابطل الحدوث
بطلت المماثلة واذا ابطلت المماثلة ثبتت مخالفته تعالي للحوادث
وهو المطلوب وتقريره من مقدمتين ان تقول الاله يستحيل عليه الحدوث
صغري وكل من استحال عليه الحدوث فهو مخالف كبري ينتج الاله مخالف
وهو المطلوب صحة الصغري برهان القدم وصحة الكبري للتلازم
بين القدم والمخالفة واما برهان وجوب قيامه تعالي بنفسه اي بذاته
العلية فلانه لو احتاج اي افتقر الي محل اي ذات اخري يحل فيها الا المكان
الذي تجاوره الاجسام لكان تجل وعز صفة لتلك الذات الاخري التي حل
فيها اذ لا يحتاج الي الذوات الا الصفات لكن كونه صفة باطل والصفة

اي اذا الصفة لا تتصف بصفات المعاني وهي القدرة وما بعدها ولا بالصفات
المعنوية وهي كونه قادرا وما بعده لانها لو اتصفت بهما لم تخل اما ان
تكون مثلها او خلافها وانضافها بمثلها يوجب لها حكما مثل ما توجب
هي لمحلها فيكون العلم عالما والقدرة قادرة والبياض ابيض وذلك محال
لان المثلين متساويين في الحقيقة فليس كون احدهما محلا والاخر حالا
فيه باولي من العكس وان كان خلافها فهي اما ضد اولا والضدان
متنافيان لانفسهما فقيام احدهما بالاخر يوجب له عكس حكمه فيكون
العلم جاهلا والقدرة عاجزة والارادة كارهة وذلك محال وان كانت ليس
بضد ونسبة المختلفات غير المتضاد ان نسبة واحدة فلا اختصاص
لبعضها دون بعض ويلزم عموم الجواز في كل مخالف فيقوم السواد بالحركة
والعلم بالبياض وغير ذلك مما يعلم بطلانه دون السلبية والنفسية
والفرق بين الحال النفسية والمعنوية حتي صح اتصاف الصفة
بالاولي دون الثانية ان حكم المعني يستلزمه فلو ثبت لمعني من المعاني
حكم معني اخر لزمه قيامه به اذ المعني لا يوجب حكما الا في محل قام به
ومولانا جل وعز يجب اتصافه بهما اي بالصفات المعاني والمعنوية
فليس بصفة اي فثبت انه تعالي ليس بصفة بل هو ذات قديم جل
وعلا وتقرير دليل هذا الجزء الاول من ملزوم ولازم ان تقول اذ لو
احتاج الي محل ملزوم لكان صفة لازم بيان للازمة اذ لا يقوم بالذوات
الا صفاتها لكن كونه تعالي صفة محال الاستثنائية اذ لو كان صفة

ملزوم لما اتصف بصفات المعاني ولا المعنوية لازم بيان الملازمة لا
ستحالة قيام المعني بالمعني لكن نفي اتصافه بالمعاني والمعنوية محال
بيان الاستثنائية النقل وبرهان المعاني الاتي واذا ابطل نفي اتصافه
بالمعاني والمعنوية بطل كونه صفة واذا ابطل كونه صفة بطل احتياجه
الي المحل واذا بطل احتياجه الي المحل تعين غنا الاله عن المحل وهو
المطلوب وتقريره من مقدمتين ان تقول الاله ذات صغري وكل من كان ذاتا
فهو غني عن المحل كبري ينتج الاله غني عن المحل صحة الصغري اذ لو كان
صفة لم يتصف بالمعاني ولا المعنوية وصحة الكبري للضرورة لان الذات
لا تحتاج الي ذات اخري ولو احتاج اي افتقر الي مخصص اي فاعل يخصصه
بالوجودية بدلا عن العدم لكان حينيذ حادثا لا قديما ضرورة ان كل محتاج
الي المخصص حادث لكن كونه حادثا باطل وقد قام البرهان اي اذ قد قام البرهان
علي وجوب قدمه تعالي وبقايه فيما تقدم فالواو للتعليل وتقرير دليل
هذا الجزء الثاني من ملزوم ولازم ان تقول اذ لو احتاج الي مخصص ملزوم
لكان حادثا لازم بيان الملازمة لان اثر المخصص لا يكون الا حادثا لكن الحدوث
علي الله محال بيان الاستثنائية لما تقدم من وجوب قدمه تعالي وبقايه
واذا ابطل حدوثه بطل احتياجه الي المخصص واذا ابطل احتياجه الي
المخصص وجب غنا الاله عن المخصص وهو المطلوب وتقديره من مقدمتين
ان تقول الاله قديم صغري وكل من كان قديما فهو غني عن المخصص كبري ينتج
الاله غني عن المخصص صحة الصغري لما تقدم من وجوب قدمه وصحة الكبري

لان القديم لا يكون الا غنيا واجب الوجود ولما كان اللازم لاحتياجه الي
المحل مغايرا للازم لاحتياجه الي المخصص اتي بدليلين احدهما لاستغنائه
عن المحل وهو الاول والثاني لاستغنائه عن المخصص واما برهان وجوب
الوحدانية له تعالي فلانه لو لم يكن واحدا بان كانت ذاته مركبة من اجزا
او كان ثم موجد سواه للزم ان لا يوجد شي من العالم وذلك للزوم عجزه
حينيذ اي حين تقدير نفي الوحدانية اما في الاول فلان اوصاف الالوهية
اما ان تقوم بكل جز او بالمجموع او بالبعض والاقسام كلها مستلزمة
للعجز المستلزم نفينا اما الاول فلان كل جزء يكون الها فيلزم التمانع كما
في تعدد الهين الاتي وذلك موجب للعجز المستلزم نفينا واما الثاني فلانه يلزم
منه عجز كل جز علي الانفراد لان الالوهية معني والمعني لا ينقسم وعجزه يوجب
ساير الاجزا المماثلة وذلك يستلزم لنفينا واما الثالث فلانه لا اولوية لبعض
الاجزا علي بعض وحينيذ لا تقوم بها وذلك يستلزم عجز جميعها المستلزم
لنفينا واما في الثاني لان النظيرين اما ان يتخالفا في الارادة تضادا او يتوافقا
والقسمان مستلزمان للعجز المستلزم لنفينا اما الاول فلان الارادتين اما
ان تنفذا ولا فان نفذتا لزم اجتماع متنافيين وهو لا يعقل فاذا يجب
عدم نفوذهما معا وحينيذ فاما ان تتعطلا معا او احداهما فان كان
الاول لزم عجزهما وان كان الثاني عجز من تعطلت ارادته ويلزم منه
عجز الاخر للمماثلة واما الثاني فلان الارادتين قد توجهتا الي ما
لا يقبل الانقسام من عرض او جوهر فرد فلا يمكن ان تنفذ فيه الارادة
واحدة وحينيذ فاما ان تنفذ ارادة احدهما او لا فان نفذت لزم

عجز

عجز من لم تنفذ ارادته ويلزم منه عجز الاخر للمماثلة وان لم تنفذ فيه
لزم عجزهما واما في الثالث فهكذا واما في الثالث فهكذا واما في الرابع فلانه
لو صح ان يكون لغير المولي سبحانه تاثير لوجب ان يكون ذلك الاثر مقدورا له
تعالي لعموم قدرته وحينيذ اما ان يحصل اتفاق او اختلاف ويأتي ما سبق
فان كان المؤثر غير المولي سبحانه لزم عجزه في ساير الممكنات لتساويهما تنبيهان
الاول قال المامون اتضح بما قررناه ان برهان المصنف ينتج مطالب الوحدانية
التي ذكرها في هذه العقيدة كلها فاندفع قول بعضهم الظاهر من هذا
البرهان انه لنفي الكم المنفصل في الذات فقط انتهي الثاني بما تقرر تعرف
ان لا اثر لقدرتنا في شي من افعالنا الاختيارية كحركاتنا وسكناتنا وقيامنا
وقعودنا ومشينا ونحوها بل جميع ذلك مخلوق لمولانا جل وعز بلا واسطة
وقدرتنا ايضا مثل ذلك عرض مخلوق له تعالي تقارن تلك الافعال الاختيارية
وتتعلق بها من غير تاثيرها في شي من ذلك اصلا وانما اجري الله العادة ان
يخلق عند تلك القدرة لا بها ما شا من الافعال وجعل سبحانه بمحض اختياره
وجود تلك القدرة فينا مقترنة بتلك الافعال شرطا في التكليف وهذا
الاقتران والتعلق لهذه القدرة الحادثة بتلك الافعال من غير تاثيرها
اصلا هو المسمي في الاصطلاح وفي الشرع بالكسب والاكتساب وبحسبه
تضاف الافعال للعبيد كقوله تعالي لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت اما
الاختراع والايجاد فهو من خواص مولانا لا يشاركه فيه شي سواه جل
وعلا ويسمي العبد عند خلق الله تعالي فيه القدرة المقارنة للفعل مختارا

وعند ما يخلق فيه الفعل مجردا عن مقارنة تلك القدرة الحادثة مجبورا
ومضطرا الامرتعش وعلامة القدرة الحادثة لما يوجد في محلها تيسره
بحسب العادة فيه فعلا وتركا وعلامة الجبر وعدم تلك القدرة عدم
التيسير وادراك الفرق بين هاتين الحالتين ضروري لكل عاقل كما ان الشرع
جا باثبات الحالتين وتفضل باسقاط التكليف في الحالة الثانية وهي حالة
الجبر دون الاولي قال جل من قايل لا يكلف الله نفسا الا وسعها اي الا ما
في وسعها بحسب العادة واما بحسب العقل وما في نفس الامر فليس في
وسعها بحسب العادة واما بحسب العقل وما في نفس الامر فليس في وسعها
اي في طاقتها اي اختراع شي ما وبهذا نعرف بطلان مذهب الجبرية القا تلين
باستوا الافعال كلها وانه لا قدرة تقارن شيا منها عموما ولا شك انهم
مبتدعة اشركوا مع الله غيره فتحقق مذهب اهل السنة بين هذين
المذهبين الفاسدين فهو قد خرج من بين فرث ودم لبنا خالصا سايغا
للشاربين بين قوم افرطوا وهم الجبرية وقوم فرطوا وهم القدرية
وكما ان هذه القدرة الحادثة لا اثر لها اصلا في شي من الافعال كذلك
لا اثر للنار في شي من الاحراق او الطبخ او التسخين او غير ذلك لا
بطبعها ولا بقوة جعلت فيها بل الله تبارك وتعالي اجري العادة
اختيارا منه بايجاد تلك الامور عندها لا بها وقس علي هذا ما
يوجد من القطع عند السكين والالم عند الجرح والشبع عند الطعام
والري والنبات عند الما والضو عند الشمس والسراج ونحوهما

والظل

والظل عند الجدار والشجرة ونحوهما وبرد الما السخن عند صب الما
البارد فيه وبالعكس ونحو ذلك مما هو كثير فاقطع في ذلك كله بانه
مخلوق لله تعالي بلا واسطة البتة وانه لا اثر فيه اصلا لتلك الاشيا
التي جرت العادة بوجودها معها قال الشيخ وبالجملة فلتعلم ان الكاينات
كلها يستحيل منها الاختراع لاثر ما بل جميعها مخلوق لمولانا جل وعز مفتقر
اليه اشد افتقارا ابتدا ودواما بلا واسطة بهذا شهد البرهان العقلي
ودل عليه الكتاب والسنة والاجماع السلف الصالح قبل ظهور البدع انتهي
وبالله تعالي التوفيق وتقرير الدليل علي وجوب الوحدانية له تعالي من
من ملزوم ولازم ان تقول اذ لو لم يكن واحدا ملزوم لزم ان لا يوجد
شي من العالم لازم بيان الملازمة قوله للزوم عجزه حينيذ لكن نفي وجود
العالم محال بيان الاستثنايية المشاهدة واذا بطل نفي وجود العالم
بطل عجز الاله واذا بطل عجزه بطل نفي الوحدانية واذا بطل نفي الوحدانية
ثبت وجوبها له تعالي في ذاته وصفاته وافعاله وهو المطلوب وتقريره
من مقدمتين ان تقول الاله موجد للعالم صغري وكل من اوجد العالم
فهو واحد كبري ينتج الاله واحد صحة الصغري مشاهدة وجوده
وصحة الكبري قوله للزوم عجزه واما برهان وجوب اتصافه تعالي
بالقدرة والارادة المتعلقتان بجميع الممكنات والعلم المتعلق بجميع
الواجبات والجايزات والمستحيلات والحياة وهي لا تتعلق بشي فلانه تعالي
لو فرض انه انتفي اي انعدم شي منها اي هذه الصفات لما وجد

شي من الحوادث جمع حادث لان من لازم وجوبها وجودها اي اتصاف
الذات بها اذ لا معنى لوجوبها الا اتصافه تعالى بها فعلم اذ وجود
الحوادث يدل علي ثلاث مطالب الاول اتصاف الذات بهذه الصفات
الثاني وجوبها اي كونها قديمة باقية الثالث عموم التعلق للمتعلق
منها فتتعلق القدرة والارادة بكل ممكن والعلم بجميع اقسام الحكم العقلي
واليه الاشارة بالالف واللام التي ادخلها علي القدرة وما بعدها
فانها للعهد والمعهود الصفات التي فسر تعلقها فيما سبق اما وجه
دلالته علي اتصاف الذات بها فلانه لو انتفت القدرة جا العجز والعجز
يستحيل ان يصدر منه فعل وبالارادة يتخصص بعض الجايزات
بدلا عما يقابله فلو انتفت لزم ان يبقى كل حادث علي عدمه وبالعلم
يتميز المراد من هذه الحوادث عن غيره فلو انتفى العلم لانتفت
ارادتها وذلك يستلزم استحالة وجودها وبالحياة يتاتى الاتصاف
بهذه الصفات لانه قد تقدم ان تاثير القدرة الازلية موقوفة
علي العلم به والاتصاف بالقدرة والارادة والعلم موقوف على الاتصاف
بالحياة اذ هي شرط فيها وجود المشروط بدون شرطه محال فاذن
وجود حادث اي حادث كان موقوف علي اتصاف محدثه بهذه الصفات
الاربع فلو انتفى شي منها لما وجد شي من الحوادث واما وجه دلالته
علي المطلب الثاني وهو وجوبها فلانه لو كان وجودها جايز لزم ان
تكون حادثة لافتقارها حينئذ الي الفاعل الذي يخصصها بالوجود

الجايز

الجايز بدلا عن العدم المجوز وقد تقدم انفراده تعالى بايجاد جميع الاشيا
فيلزم ان يكون متصفا بامثالها قبلها لما عرفت بالخطاب الاول من
توقف كل حادث علي اتصاف محدثه بالقدرة والارادة والعلم والحياة
ثم ننقل الكلام الي هذه الامثال الاربعة فيلزم فيها من الحدوث ما لزم في
مثالها ويلزم ايضا ان يكون تعالى وتقدس هو الذي اوجدها لنفسه
باربعة اخرى قبلها فان كانت هذه الاربعة هي اثارها التي كانت اولا
بعدها وعادت الان قبلها لزم الدور وان كانت هذه الاربعة غيرها
نقلنا الكلام اليها ولزم فيها ما لزم فيما قبلها ثم كذلك ويلزم التسلسل
وحوادث لا اول لها وذلك مستحيل واما وجه دلالته علي المطلوب
الثالث وهو عموم التعلق للمتعلق منها فلانه لو اختص تعلق واحد
منها ببعض ما يصلح له لزم ان يكون جايزا فيفتقر الي الفاعل
المخصص لها بهذا التعلق الخاص واذا كانت حادثة لزم الدور او التسلسل
وكل منهما محال تنبيهان الاول ما قلنا من ان البرهان ينتج ثلاثة مطالب
مثاله للشيخ في الشرح وقال بعض المشايخ يوخذ منه ثمان صفات واجبة
وهو العلم والقدرة والارادة والحياة وكونه تعالى عالما وقادرا ومريدا
وحيا ويوخذ منه ايضا ثمان صفات مستحيلة في حقه تعالى وهي
الجهل بمعلوم والعجز علي ممكن ما والكراهة بمعنى عدم الارادة له
وايجاد شي من العالم مع الذهول والغفلة او بالتعليل او بالطبع والموت
وكونه تعالى جاهلا وما في معناه بمعلوم ما وعاجزا ومكرها وفاعلا

مع الذهول او الغفلة او بالتعليل او بالطبع ومبنا انتهي الثاني انما
جمع هذه الصفات الاربع في برهان واحد نظرا الي ان وجود
الحوادث يتوقف عليها كما انه جمع السمع والبصر والكلام في برهان واحد
نظرا الي اثر وجود الحوادث لا يتوقف عليها لكون الفعل قد يصح من
الاعمي والاصم والابكم وتقريره من ملزوم ولازم ان تقول اذ لو انتفي .
شي من هذه الصفات الاربع ملزوم لما وجد شي من الحوادث لازم
بيان الملازمة لاستحالة وجود المتوقف عليه لكن نفي الحوادث مع وجودها
محال بيان الاستثنائية المشاهدة واذا بطل نفي وجود الحوادث بطل
نفي شي من هذه الصفات واذا بطل نفي شي منها تعين وجوب وجودها
لله تعالي وهو المطلوب وتقريره من مقدمتين اذ تقول الاله موجد
للحوادث صغري وكل من اوجد الحوادث متصف بهذه الصفات
كبري ينتج الاله متصف بهذه الصفات صحة الصغري برهان الوحدانية
وصحة الكبري لاستحالة وجود المشروط بدون شرطه واما برهان
وجوب السمع له تعالي ووجوب البصر ووجوب الكلام فالكتاب اي
فالدليل علي ذلك الكتاب والمراد به هنا اللفظ المنزل علي سيدنا
ومولانا محمد صلي الله عليه وسلم للاعجاز بسورة منه المتعبد بتلاوته
ابدا فخرج بالمنزل غيره وبعلي سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم التوراة
والانجيل وغيرهما من الكتب السماوية وبالاعجاز لسورة منه الاحاديث
الربانية كحديث الصحيحين انا عند ظن عبدي بي وبالمتعبد بتلاوته

ابدا

ابدا ما نسخت تلاوته كالشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة ففيه
انني معكما اسمع واري وهو السميع البصير يا ابت لم تعبد ما لا يسمع ولا
يبصر ولا يغني عنك شيا وكلم الله موسي تكليما ولما جا موسي لميقاتنا
وكلمه ربه اني اصطفيتك علي الناس برسالاتي وبكلامي والسنة وهي
اقوال سيدنا ومولانا محمد صلي الله عليه وسلم وافعاله وتقريراته
ففي حديث ابي هريرة رضي الله عنه عد السمع والبصر في التسعة
والتسعين وفي الصحيح اربعوا علي انفسكم فانكم لا تدعون اصم ولا
غايبا وانما تدعون سميعا بصيرا وفيه ايضا ما منكم من احد الا
سيكلمه الله ليس بينه وبينه ترجمان الحديث وفي حديث الفاتحة
اذا قال الحمد لله رب العالمين يقول الله تعالي حمدني عبدي الحديث
والاجماع وهو اتفاق مجتهدي الامة بعد وفاة نبيها علي حكم من الاحكام
فقد ذكر غير واحد من علما السنة الاجماع علي ذلك قال الامام في المحصل اتفق
المسلمون علي انه تعالي سميع بصير وفي شرح المقاصد لا خلاف لارباب
الملل والمذاهب في كون الباري متكلما وانما الخلاف في معني الكلام وفي قدمه
وحدوثه فان قلت اثبات الكلام بالدليل الشرعي يلزم منه الدور لان
الدليل الشرعي موقوف علي دلالة المعجزة وهي متوقفة علي الكلام بنا علي
ان دلالتها وضعية تتنزل منزلة تصديق الله تعالي لمن ظهرت علي يديه
بالقول قلت تنزلها منزلة التصديق بالقول انما معناه انها تدل علي ما
يدل عليه القول من تصديق الاتي بها وليس معناه ان فاعلها تكلم بتصديق

من ظهرت على يده وذلك كما تقول الاشارة تدل على ما يدل على شيء
من ذلك قوله واما برهان وجوب السمع له تعالى الخ يحتمل ان يكون
رحمه الله اطلق البرهان على الدليل مجاز العدم تركيبه وكونه نقليا
والبرهان كما تقدم لا يكون الا مركبا عقليا قطعيا والعلاقة بينهما افادة
هذا الدليل القطع كما يفيده البرهان ويحتمل ان يكون اطلقه على الدليل
المركب من مقدمتين حقيقة واتى بالصغرى ومحمولها وحذف الكبرى للعلم
بها وتقريره ان تقول هذه الصفات الثلاث وهي السمع والبصر والكلام
دل على ثبوتها الكتاب والسنة والاجماع فهو واجب لله كبرى ينتج هذه
الصفات الثلاث واجبة لله تعالى صحة الصغرى النقل وصحة الكبرى
ثبوت القطع بما دل عليه الكتاب وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
وايضا مصدر اض اذا رجع يعني رجوعا الى ذلك الدليل من حيث العقل
لو لم يتصف تعالى بها اي بالسمع فالبصر والكلام لزم من ذلك ان يتصف
باضدادها التي هي الصمم والعمى والبكم لان كل حي قابل للاتصاف
بها لامتناع اتصاف الموتى بها وصحة اتصاف الاحيا بها فالمصحح
اذا القبولها اما الحياة او امر ابلازم الحياة وايا ما كان يلزم عليه اتصاف
كل حي بها فاذا لم يتصف الحي بكونه سميعا بصيرا متكلما لزم ان يتصف
باضدادها وهي كونه اصم واعمى وابكم اذ القابل للشيء لا يخلو عنه
او عن ضده لان القبول نفسي لكن هذه الاضداد في حقه تعالى مستحيلة
وهي اي اذ هي نقايص والنقص عليه تعالى محال اي ممتنع لان الناقص

مفتقر

الناقص مفتقر ومحتاج الى من يكمله بان يدفع عنه ذلك النقص ويخلق
له الكمال وذلك يستلزم حدوثه والحدوث والافتقار على واجب الوجود
الغني عن كل ما سواه المفتقر اليه كل ما عداه مستحيلا على الضرورة وايضا
لو اتصف سبحانه بتلك النقايص لزم ان يكون بعض مخلوقاته اكمل منه
تعالى عن ذلك علوا كبيرا السلامة كثير من المخلوقات من تلك النقايص والمخلوق
يستحيل ان يكون اشرف من خالقه وتقديره هذا الدليل من ملزوم ولازم
ان تقول اذ لو لم يتصف تعالى بهذه الصفات ملزوم لزم ان يتصف باضدا
دها لازم بيان الملازمة لان المحل القابل للشيء لا يخلو عنه او عن ضده
لكن اتصافه باضدادها محال بيان الاستثنائية لانها نقايص والنقص
عليه تعالى محال واذا بطل اتصافه باضدادها بطل نفي اتصافه بالكمالات
واذا بطل نفي اتصافه بالكمالات تعين اتصافه تعالى بها وهو المطلوب
وتقريره من مقدمتين ان تقول الاله منزه عن النقص صغرى وكل من
كان منزها عن النقص فهو متصف بالكمال كبرى ينتج الاله متصف بالكمال
صحة الصغرى قوله والنقص عليه تعالى محال وصحة الكبرى اذ لا واسطة
بين النقص والكمال تنبيهان الاول اتى بهذا الدليل العقلي تقوية للدليل
النقلي واخره عنه لضعفه ووجه ضعفه ان الملازمة فيه مبنية
على كون الذات العلية قابلة لتلك الاوصاف وهو محل منع لان الحكم
على الشيء فرع تصوره وحقيقة ذاته ليست معلومة لنا اعني الكنه
فلا نعرف ما تقبله مما لا تقبله فكيف نحكم عليها بقبولها لتلك الصفات

وعلي تقدير تسليم ذلك فقولهم انها نقايص لا يسلم اذ لا يلزم من كونه
الشي نقصا في الشاهد ان يكون في الغايب كذلك الا ترى عدم اتخاذ
الصاحبة والولد فانه نقص في الشاهد وفي الغايب ليس كذلك
وايضا فان النقص اللازم في الشاهد عند انتفا السمع والبصر
انما عرف في المخلوقة من حيث ان انتفايهما يوجب السمع والبصر انما
نقصا في علمه لان كثيرا من العلوم انما يستفاد لديه بواسطة هذه
الادراكات وعلم مولانا جل وعز عام التعلق لجميع المعلومات يستحيل
ان يزاد فيه معلوم ما بسبب ابصاره او سمعه وانما الزايد على العلم
في حقه ادراك السمع وادراك البصر لا زياده علم بمعلوم بسبب هذين
الادراكين الثاني قال بعضهم هذا البرهان يتضمن ست عقايد واجبة
وهي السمع والبصر والكلام وكونه تعالي يتضمن ست عقايد واجبة
وهي السمع والبصر والكلام وكونه تعالي سميعا بصيرا متكلما ويتضمن
ست عقايد مستحيلة وهي الصمم والعمي والبكم وكونه اصم واعمي
وابكم انتهي ويتضمن وجوبها من ظاهر لفظه ووجودها من الاتصاف
بها ووحدتها من وحده اسمايها وعموم التعلق من الالف واللام الداخلة
عليها انتهي الثالث قال ابو الحسن لم يبرهن المصنف رحمه الله تعالي
علي الصفات المعنوية للزومها للمعاني ولا علي المستحيلات لان في ضمن
الاستدلال علي الواجبات الاستدلال عليها انتهي واما برهان كون
فعل اي ايجاد او اعدام الممكنات او تركها جايزا في حقه تعالي لا تجب

عليه

اي الممكن واجبا او مستحيلا انعكس
اصطلاحي الشخصين

عليه جل وعلا فعل شي ولا تركه فانه اي الشان لو وجب عليه تعالي شي منها
عقلا اي من جهة النظر العقلي او استحال عليه تعالي شي منها عقلا لانقلب
اي تحول وتبدل المراد في الجايز كما سبق فيكون معناه هو الذي يصح في
العقل وجوده وعدمه بمعني انه لا يترتب علي تقدير وجوده وعلي تقدير
عدمه بالنظر الي ذاته محال وذلك كالايمان والكفر والطاعة والمعصية
والثواب والعقاب وبعثة الانبيا ورويه الباري جل وعز وشبه ذلك فانه
لو وجب عليه تعالي فعل كل ممكن لزم من ذلك قلب حقيقته الي حقيقة الواجب
الذي لا يصح في العقل الا وجوده وكذلك لو استحال عليه تعالي سبحانه فعل
ممكن لزم من ذلك قلب حقيقة الممكن الي حقيقة المستحيل الذي لا يصح
في العقل الا عدمه واما فرض ان ممكن يصح في العقل وجوده وعدمه يستحيل
ان يوصف وجوده بوجوب او استحاله لانه تناقض وايضا فالمعتزلة انما
يوجبون من الممكنات علي الله تعالي فعل الصالح والاصلح للخلق والمشاهدة
والشرع يقضيان بفساد قولهم في ذلك لان وجوب الواجب عندهم انما هو لكون
الفعل حسنا عند العقل ومحمود الذاته بمعني ان الحسن صفة نفسية له كما
ان استحالة المستحيل عندهم انما هو لكون الفعل قبيحا عند العقل ومذموما
لذاته بمعني ان القبح صفة نفسية له واذا كان الحسن والقبح ذاتيين وما بالذات
لا يختلف فيلزم ان يكون الفعل الممكن المسبوق بالعدم اذا وصف بالوجوب
والاستحالة لصفة نفسية واجبا او مستحيلا لزم قلب حقيقته من الامكان
الي الوجوب او الاستحالة تنبيه قال ابن حذوه ظاهر هذا البرهان يوجب

اتحاد الشرط والجزا لمن لم يتامل كلامه فيعتقد ان انقلاب الاول هو
انقلاب الثاني وليس كما يتوهم اذ الانقلاب الاول انقلاب عين الممكن
عين واجب او مستحيل والثاني انقلاب حقيقته كانه يقول لو انقلبت
عين الجايز كوجودنا مثلا عين واجب او مستحيل لانقلبت حقيقته لاستحالة
ثبوت الشي بدون حقيقته اولا ستحالة ثبوت الاخص بدون الاعم من
كل جايز وحقيقة الواجب والمستحيل كذلك ايضا اعم من كل فرد وانقلاب
عين الجايز عين واجب يستلزم انقلاب هذه الحقيقة وهي حقيقة الجايز
حقيقة واجب التي هي نفي قبول العدم فيصير حقيقة الجايز عين هذه
الحقيقة وكذا المستحيل انتهى المراد منه قوله وذلك اي انقلاب الممكن واجبا
او مستحيلا لا يعقل بالبنا للمجهول اي لا يقبله العقل اذا نظر فيه وتفكر
وليس على ظاهره من انه لا يدركه العقل اذ لو كان كذلك ما صح الحكم
باستحالته اذ الحكم فرع التصور وتقرير هذا الدليل من ملزوم ولازم
ان تقول اذ لو انقلب عين الجايز عين واجب او مستحيل ملزوم لانقلبت
حقيقته حقيقة واجب او مستحيل لازم بيان الملازمة لاستحالة
ثبوت الشي بدون حقيقته لكن انقلاب الحقيقة محال بيان الاستثنا بيه
لانه جمع بين النقيضين اما اذا انقلب واجبا فيصح عدمه لجوازه
ولا يصح عدمه لوجوبه فاذا انقلب مستحيلا يصح وجوده لجوازه
ولا يصح وجوده لاستحالته وكون الشي يصح لا
يصح جمع بين متنافيين لا محالة واذا بطل الجمع بين النقيضين
بطل

بطل انقلاب الحقيقة واذا بطل انقلاب الحقيقة بطل انقلاب عين الجايز
عين واجب او مستحيل واذا بطل انقلاب عينه عين واجب او مستحيل تعين
بقا الممكن على جوازه وهو المطلوب وتقريره من مقدمتين ان نقول الممكن
على جوازه يستحيل قلب حقيقته حقيقة واجب او مستحيل صغرى وكل من
استحال انقلاب حقيقته حقيقة واجب او مستحيل فهو باق على اصله كبرى
ينتج الممكن باق على اصله صحة الصغرى لانه جمع بين النقيضين وصحة
الكبرى لان استحالة اللازم توذن باستحالة الملزوم وهنا انتهى الكلام
على الدلايل في حقه تعالى وهي عشر واحد منها للوجود وستة للسلوب
وذلك لان القيام بالنفس منها له دليلان اذ هو مركب من جزين واثنان
للمعاني وواحد للجايز والله الموفق للصواب ولما فرغ الشيخ رحمه الله
من ما يجب على المكلف معرفته في حق الله تعالى جل وعز وهو الجز الاول
من الايمان شرع فيما يجب عليه معرفته في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام
وهو الجز الثاني منه وقدم الاول لان الثاني موقوف عليه اذ بعثة الرسل
تتوقف على وجود الاله فقال واما الرسل عليهم الصلاة والسلام جمع رسول
وهو انسان بعثه الله تعالى للخلق ليبلغهم ما اوحي اليه فخرج عن الجنس
الجان اذ لا يكون الرسول منهم قال بن عرفة وظاهر قوله تعالى وان من
امة الا خلا فيها نذير وجوده فيهم انتهى والملك لان التعريف للرسول من
البشر ويبعثه الله رسول غير الله كالملوك وهذا البحث من الجايزات
عند اهل السنة رضي الله تعالى عنهم واوجبته المعتزلة عقلا على اصلهم

الفاسد في وجوب مراعاة الصلاح والاصلح والدليل لاهل السنة علي
ان البعث جايز هو ان البعث فعل من افعال الله سبحانه وقد عرفت انه
لا يجب عليه فعل وان كان صلاحا او اصلح ولا يتحتم عليه جل وعلا ترك وقوله
ليبلغهم اشار به الي العلة الغايية وليس من تمام التعريف والوحي هو ما يوحيه
الله سبحانه الي النبي من الكلام اما بلا واسطة او بواسطة الملك قال جل من
قايل وما كان لبشر ان يكلمه الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا الاية
وحقيقته من الله تعالي ما يخلقه في قلب النبي والملك من ادراك معني كلامه
القديم القايم بذاته ومن الملك الي النبي القا ذلك المعني المدرك اليه انتهي
من ابن مرزوق بواسطة والنبي انسان اوحي اليه بشرع امر بتبليغه اولا
فهو اعم علي الاصح من الرسول الذي هو انسان اوحي اليه بشرع وامر
بتبليغه وهذا الحصر كان له كتاب اولا ولذا كثرت الرسل وقلت الكتب وبيان
عدد ذلك ان شا الله تعالي وقيل هما بمعني واحد وهو معني الرسول فا
النبي يساوي الرسول فيما عدا التبليغ علي المشهور وقيل في التبليغ ايضا
والتعبير بالاخص اولي الا ان النبي اكثر استعمالا ولفظه بالهمز من النبا
اي الخبر لانه مخبر عن الله او مخبر عن الله وبلا همز وهو الاكثر من النبوة
بفتح النون وسكون البا وهو ما ارتفع من الارض يقال نبا الشي اذا
ارتفع اي الرفعة لان النبي مرفوع الرتبة عن غيره من الخلق ووجه
تخصيص الرسل بالذكر دون الانبيا عليهم الصلاة والسلام لوجوب
الحق لهم علي الخلق بسبب التبليغ والشرع وضع الهي الي اخر ما

تقدم

تقدم عند قول الشيخ شرعا فيجب وجوبا عقليا في حقهم الصدق وهو
مطابقة كل ما اخبروا به من ثواب وعقاب وغيرهما في نفس الامر اي
لما عند الله تعالي والامانة وهي حفظ ظواهرهم وبواطنهم من الوقوع
في محرم او مكروه المقري الامانة في كلامه هي العصمة ولم يعبر بالامانة
غير المصنف علي ما قال بعض الحفاظ انه لم يقف عليه لغيره ووجه
ما فعل رحمه الله تعالي ان الامانة هي التكاليف قال تعالي انا عرضنا
الامانة الاية وقرا ابن عباس انا عرضنا التكاليف فالمراد بوجوب الامانة
حفظ التكاليف والعصمة لغة المنع لا عاصم لا مانع واصطلاحا هي ملكة
نفسانية تمنع من الفجور والمخالفة وقيل صفة توجب امتناع عصيان
موصوفها ومن ثم منع اتصاف غير النبي والملك بها اذ الحكم بالامتناع انما
هو لهما لا لغيرهما والصواب ان اختصاص النبي والملك انما هو بوجوب
العصمة وعلي ذلك الاختصاص وجب الحكم بالامتناع ولهذا لا يمتنع
عروضها لغيرهما ونص الامام في الارشاد ان العصمة والتوفيق بمعني واحد
والتوفيق يعرض لغيرهما فكذا ما في معناه انتهي ونقل السعد عن الامام
ايضا ان العصمة هي التوفيق بعينه فان عمت كانت توفيقا عاما وان
خصت كانت توفيقا خاصا وان اللطف هو التوفيق ايضا وان الموفق لا
يعصي اذ لا قدرة علي المعصية كما ان المخذول لا يطيع اذ لا قدرة له علي
الطاعة انتهي وتبليغ اي ايصال جميع ما امروا بالبنا للمجهول اي ما امرهم
الله تعالي بابلاغه للخلق اي لامهم وهو وفاوهم به ولم يتركوا منه

شيا لا نسيانا ولا عمدا وبالجملة ان وصفهم بهذه الصفات الثلاث
الواجبة لهم امر واجب لا يتصور في العقل عدمه ويستحيل عقلا
في حقهم عليهم الصلاة والسلام اضداد هذه الصفات اي منافياتها
لان المراد بالضد هنا الضد اللغوي كما سبق وهي الكذب وهو عدم مطابقته
ما اخبروا به لما في نفس الامر وانه لا يقع منهم في شي من ذلك لا عمدا ولا جهلا
ولا سهوا عند المحققين واما كلمات ابراهيم علي نبينا وعليه الصلاة والسلام
الثلاث المذكورة في الحديث انه لم يكذب الا ثلاث كذبات ثنتين منهن في
ذات الله تعالي وهما قوله اني سقيم وقوله بل فعله كبيرهم هذا والثالثة
قوله للملك في زوجه هذه اختي فليس هذا من باب الكذب الحقيقي الذي
يذم فاعله وانما اطلق الكذب علي هذا تجوزا اما قوله اني سقيم فقال
الحسن معناه ساسقم لان كل مخلوق معرض لذلك وقيل سقيم القلب اي
مغتم بما شهدت من كفركم وضلالتكم وقيل مطعون وكانوا يفرون من
الطاعون واما قوله بل فعله كبيرهم هذا الاية فقال القتيبي معناه
بل فعله كبيرهم ان كانوا ينطقون علي سبيل الشرط فجعل النطق شرطا
للفعل اي ان قدروا علي النطق قدروا علي الفعل فاراهم عجزهم
عن النطق وفي ضميره انا فعلت ذلك واما قوله لزوجه سارة هذه
اختي يعني في الاسلام قال جل من قايل انما المومنون اخوة وهكذا
جميع ما وقع في الكتاب والسنة مما ظاهره مخالف لما يجب للرسل عليهم
الصلاة والسلام فهو مؤول ويجوز ان يكون الله تعالي اذن له
في

في ذلك لقصد الصلاح وتوبيخهم والاحتجاج عليهم كما اذن ليوسف
عليه السلام حتي امر مناديه فقال لاخوته ايتها العير انكم لسارقون
ولم يكونوا سرقوا انتهي والخيانة بفعل شي اي بان يفعلوا شيا
مما نهي عنه بالبنا للمفعول اي مما نهي الله عنه نهي تحريم او كراهة
والمراد بالكراهة ما يشمل خلاف الاولي علي القول بزيادته قال السعد
رحمه الله ما نقل عنهم عليهم الصلاة والسلام مما يشعر بكذب او معصية
فما كان منقولا بطريق التواتر فمصروف عن ظاهره ان امكن والا فمحمول
علي خلاف الاولي وقال عياض رضي الله عنه قد اختلف في عصمتهم من
المعاصي قبل النبوة فمنعها قوم وجوزها اخرون والصحيح ان شا الله
تعالي تنزيههم عن كل عيب وعصمتهم من كل ما يوجب الريب كيف والمسالة
تصورها كالممتنع فان المعاصي والنواهي انما تكون بعد تقرر الشرع اذ لا يعلم
كون الفعل معصية الا من الشرع وقد اختلف الناس في حال نبينا صلي الله
عليه وسلم قبل ان يوحي اليه هل كان متبعا الشرع من قبله ام لا فقال جماعة
لم يكن متبعا لشي وهذا قول الجمهور وهو المختار فالمعاصي علي هذا القول
غير موجودة ولا معتبرة في حقه حينيذ اذ الاحكام الشرعية انما تتعلق
بالاوامر والنواهي وتقرير الشريعة انتهي وكتمان شي مما امروا اي امرهم
الله تعالي بتبليغه اي ايصاله للخلق اي لاممهم وهو عدم وفايهم
به روي عن مسروق انه قال قالت عايشة رضي الله عنها لو كتم النبي
صلي الله عليه وسلم شيا مما اوحي اليه لكتم هذه الاية وتخفي في نفسك

ما الله مبدبه وبالجملة ان وصف الرسل عليهم الصلاة والسلام بهذه
الصفات الثلاث المستقبحة في حقهم امر مستحيل لا يتصور في العقل وجوده
ويجوز اي يمكن عقلا في حقهم عليهم الصلاة والسلام ما اي الذي او شي
هو من الاعراض جمع عرض بالتحريك اي الصفات الحادثة المتجددة
البشرية اي المنسوبة الي البشر لكن التي لا تودي اي لا توصل الي نقص
في مراتبهم العلية اي السامية وذلك كالمرض المقتضي للالم ونحوه من
الجوع والعطش واذاية الخلق والنسيان لكن بعد التبليغ او فيما لم
يومر بتبليغه فاحترز بالاعراض من الصفات القديمة التي هي صفات
الاله جل وعلا فلا يصح ان يتصف بها غيره تعالي وبالبشرية من صفات
الملايكه عليهم الصلاة والسلام وهي الغني عن هذه الاعراض التي وضعها
الله سبحانه في البشر فلا يشترط في الرسل لعدم توقف الرسالة عليها
وسمي البشر بشرا لانه بادي البشرة وهي ظاهر الجلد وقيل لان الله تعالي
باشر خلقه كما قال تعالي سبحانه لما خلقت بيدي وبالتي لا تودي الي
نقص من وصفهم بالنقايص والمخالفات والانوثه وعدم كمال العقل
والذكا والفطنة وقوة الراي والفظاظة والعيوب المنفرة للطباع كالبرص
والجذام والزمانة والعمي والخرس والجنون ولا شك في جواز الاعما عليهم
لانه مرض بخلاف الجنون قليله وكثيره لانه نقص قاله النووي
وليس الاعما فيهم كالاعما في غيرهم لانه انما يستر حواسهم الظاهرة دون
قلوبهم لانها اذا عصمت من النوم الاخف فمن الاعما اولي قاله السبكي

واجيب

واجيب عن قضية الوادي بجوابين احدهما انه ما ذكر في الغالب وتلك
القضية من غير الغالب والثاني ان الشمس والقمر ونحوهما لا تدرك الا
بحاسة البصر لا بالبصيرة فقلبه مستيقظ وعينه نايمة وهذا الجواب الثاني
احسن قاله المقري وقد ورد انه ما احتلم نبي قط ومن النقايص دا الفرنج
والروايح الكريهه ونحو ذلك من الامور المخلة بالمروة كالاكل علي الطريق
والحرف الدنيه كالحجامة وكل ما يخل بحكمة البعثه من ادا الشرايع وقبول
الامانة فهو مستحيل في حقهم عليهم الصلاة والسلام واما ما وقع ليعقوب
فانه لم يكن عمي وانما هو غشاوة اصابته من كثرة البكايه علي يوسف
عليهما السلام بدليل انها زالت حين القي قميص يوسف علي وجهه ولو
كان عمي لما زالت بمقتضي العادة وما ذكر عن شعيب عليه السلام من كونه كان
ضريرا لم يثبت قاله السبكي ولم يعم نبي قط انتهي واما ما وقع لايوب فلم يكن
جزاما وانما كان دا اخر شديد الالم كبير الوجع اجراه الله تعالي علي بدنه
فقط دون قلبه ابتلا له ثم عافاه سبحانه منه وما بالغت فيه القصاص
عنه عليه السلام من تساقط لحمه وتعري بدنه حتي صار كالجيفة لا اصل له
بل ربما يكفر معتقده لانه يودي الي احتقار الانبيا واستنقاصهم عليهم
الصلاة والسلام وايوب عليه السلام من الروم ولم يكن منهم نبي سواه نقله
في الكبري واما اللكنه التي كانت في لسان موسي عليه السلام فانها ليست بخرس
وانما هي حبسة من مس النار حين وضع له فرعون تمرة وجمرة ليختبره في
التمييز والادراك لما قبض علي لحية فرعون فتناول الجمرة ووضعها في فمه

وتولى التبرة وذلك حين كان صغيرا في حجر فرعون ثم زالت عنه تلك اللكنة
بعد الارسال واستجيبت دعوته في قوله واحلل عقدة من لساني يفقهوا
يفقهوا قولي وبالجملة فكل ما اوهم في حق الانبيا او الملايكة عليهم الصلاة
والسلام نقصا من الكتاب والسنة وجب تاويله والله تعالي اعلم
ولما فرغ من ذكر ما يجب في حق الرسل وما يستحيل وما يجوز شرع
يتكلم علي دلايل ذلك فقال اما برهان وجوب صدقهم عليهم الصلاة
والسلام فلانهم لو لم يصدقوا بان كذبوا وقالوا ما لا يوافق الواقع للزم
من ذلك وقوع الكذب في خبره تعالي وهو محال واشار الي بيان اللزوم
بقوله لتصديقه تعالي لهم بالمعجزة وهي عرفا كما قال الفخر الرازي امر خارق
للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة قال السعد انما قال امر
ليتناول الفعل كانفجار الما من بين الاصابع وعدم الفعل كعدم الاحراق
النار ابراهيم عليه السلام ومن اقتصر علي الفعل جعل المعجزة هاهنا كون
النار بردا وسلاما او بقا الجسم علي ما كان عليه من غير احراق انتهي واحترز
بالخارق للعادة عن المعتاد لعدم الاختصاص فيه كطلوع الشمس من المشرق
وغروبها بالمغرب مثلا فانه يستوي فيه الصادق والكاذب والعادة كما
في التنقيح غلبة معني من المعاني علي الناس وخرقها مخالفة حكمها تشبيها
بخرق المنفصل وبقيد المقارنة للتحدي عن كرامات الاوليا فانهم لم
يتحدوا بها علي احد اي لم يدعوها دليلا علي صدقهم والعلامات الار
هاصية التي تتقدم بعثة الانبيا تاسيسا لها كتظليل الغمايم له صلي
الله

الله عليه وسلم قبل دعواه الرسالة وقوله الارهاصية الارهاص
هو عبارة عن الولاية الدالة علي بعثة نبي قبل بعثته كالنور الذي كان
يظهر في جبين عبد المطلب ماخوذ من الرهص بكسر الرا وهو اساس
الحايط فاطلق علي هذه العلامات الارهاص لانها تاسيس لقاعدة
النبوة انتهي من شرح الكبري وعن ان يتخذ الكاذب معجزة من مضي
حجة لنفسه وعن ما انا قال اية صدقي كذا اما وقع بدون تحديه في الارسا
ولو ظهرت اية من شخص صامت لم تكن معجزة ومعني التحدي ان يقول
مدعي الرسالة اية صدقي كذا فيقع ذلك وذلك كانشقاق القمر له صلي
الله عليه وسلم فرقتين والتحدي دعوي الخارق دليلا علي الصدق اما
بلسان الحال او بلسان المقال وبقيد عدم المعارضة عن السحر والشعوذة
وهي خفة حركة اليد مع اخفا وجه الحيلة وقال بعض الناس الشعبذة
هو الذي تقول العامة فيه ابو مسلمي فانهما يعارضان في بطلان وقد
اشتمل هذا التعريف بالغاية علي القيود السبعة التي اعتبرها المحققون
في المعجزة اولها ان تكون فعلا لله تعالي او ما يقوم مقامه من الترك ليتصور
كونه تصديقا منه سبحانه الاتي به ثانيها ان يكون خارقا للعادة اذ
الاعجاز لا يكون بدونه ثالثها ان يكون ظهوره علي يد مدعي النبوة ليعلم
انه تصديق رابعها ان يكون مقارنا للدعوى حقيقة او حكما لانه
شهادة وهي لا تكون قبل الدعوي خامسها ان يكون موافقا للدعوي اذ
المخالف لا يعد تصديقا منه تعالي للاتي به كفلق الجبل عند دعوي

مدعي الرسالة ان معجزتي فلق البحر حين عين الخارق سادسها ان لا
يكون مكذبا له كقوله معجزتي نطق هذا الجماد فنطق بانه مفتر كذاب
فانه يدل على كذبه المامون على ان الشيخ بن دهاق اختار ان تكذيب
اليد ونحوها غير قادح موجها ذلك بان التحدي انما وقع بمجرد النطق
وقد وقع والتصديق لم يقع التحدي به حتى يضر تخلفه انتهي بخلاف
ما لو قال معجزتي نطق هذا الانسان الميت اواحيا ومغمي وشهد به
مفتر كذاب فانه لا يدل على كذبه لان المعجزة انما هي نطقه او احياوه وبعد
ذلك هو مكلف مختار فربما اختار الكفر على الايمان ومذهب القاضي
انه قادح لكن بشرط ان تطول مدة حياته بعد العود الي الحياة بل يموت
عقب التكذيب سابعها ان تتعذر معارضته الامن نبي مثله فانهذا
هو حقيقة الاعجاز اللقاني وقد انطبق عليها بلا تكلف قول السعد
هي امر يظهر بخلاف العادة على يد مدعي النبوة عند تحدي المنكرين
على الاتيان بمثله قلت وزاد بعضهم قيدا ثامنا وهو ان لا يكون الخارق
واقعا في زمان نقض العادات فما يقع عند قيام الساعة وفيها لا يعد
مصدقا لمن ادعاه شاهدا على نبوته فوقع طبق ما ادعاه واعلم ان نبينا
صلى الله عليه وسلم مع كثرة معجزاته لم يتحد الا بالقران وتمني الموت ذكره
بعضهم انتهي واشار بقوله النازلة منزلة قوله جل وعز لتلك الامة التي
بعث اليها الرسول صدق عبدي في كل ما يبلغ بالتشديد عني الي ان المعجزة
تدل على صدق من ظهرت على يده وتتنزل منزلة دلالة القول عليه المعنى

انها

انها تتنزل في الدلالة على تصديق الرسول منزلة التصديق بالكلام وتساوي
في المعنى لا انها تدل على ان الله تعالى قال صدق عبدي حتى تتوقف حينئذ
دلالتها على سبق المعرفة بان لله كلاما يصح ان يقول فيه صدق عبدي
وانما هذا المعنى يعرف من خارج بالدليل العقلي والنقلي وهذا كالاشارة
بالراس على وجه مخصوص تتنزل منزلة قول المشير نعم اولا فان معنى
ذلك انها تدل بحسب المواضعة دلالة نعم اولا وليس المعنى قطعا انها تدل
على انه قال في الجواب نعم اولا كيف وهي تتنزل منزلة نعم اولا في الفصيح
والابكم فان تنزلها منزلة الكلام لا يتوقف على كون زيد متكلما في نفس الامر
فضلا عن ان يتوقف على سبق المعرفة بانه متكلم قال وهذا الجواب عن الاشكال
المتقدم في السوال هو في غاية الوضوح هذا كلام الشيخ في شرح الحوضية
وهو ابين واظهر مما له في الشرح والله تعالى اعلم نقله المقري وقد
وقد ضرب العلماء لدعوى الرسول الرسالة وطلبه المعجزة من الله سبحانه
دليلا على صدقه مثالا يتضح دلالتها على صدق الرسول ويعلم ذلك على
الضرورة فقال المثال ذلك ما اذا قام رجل في مجلس ملك بمراى منه
ومسمع بحضور جماعة وادعى انه رسول هذا الملك اليهم فطلبوه بالحجة
فقال ان تخالف الملك عادة ويقوم عن سريره ويقعد ثلاث مرات مثلا
ففعل ذلك فلا اشكال ان هذا الفعل من الملك على سبيل الاجابة من الرسول
تصديق له ومفيد للعلم الضروري بصدقه بلا ارتياب ونازل منزلة
قوله صدق هذا الانسان في كل ما يبلغ عني ولا فرق في حصول العلم

الضروري بصدق ذلك الرسول بين من شاهد ذلك الفعل من الملك
ومن لم يشاهده الا انه بلغه بالتواتر خبر ذلك الفعل قال الشيخ ولا
شك في مطابقة هذا المثال لحال الرسل عليهم الصلاة والسلام فلا يرتاب
في صدقهم الا من طبع على قلبه والعياذ بالله نسأله سبحانه ثبات
الايمان والوفاة على اكمل حالاته بلا محنة دنيا واخرى انتهى وبيان
استحالة الكذب في خبره تعالى ان كل علم يصح ان يخبر على وفق علمه
وكل ما صح ان يتصف به جل وعلى وجب له فيكون اتصافه ابدا بالخبر
على وفق علمه الذي هو معنى الصدق واجبا فضده اذن وهو الكذب
مستحيل فلو جاز الكذب والكذب على الله محال لان خبره على وفق علمه
والخبر على وفق العلم لا يكون الا صدقا فالخبره تعالى لا يكون الا صدقا
تنبيه قيل الاولى ان يقول بدل للزم الكذب للزم عدم الصدق
تادبا مع الله تعالى انتهى وتقرير الدليل على وجوب صدق الرسل
عليهم الصلاة والسلام من ملزوم ولازم ان تقول اذ لو يصدقوا
الرسل ملزوم للزم الكذب في خبره تعالى لازم بيان الملازمة
لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة الى اخره لكن لزوم الكذب في خبره تعالى
محال بيان الاستثنائية لان خبره على وفق علمه والخبر على وفق
العلم لا يكون الا صدقا واذا بطل الكذب في خبره تعالى بطل الكذب
في خبر الرسل واذا بطل الكذب في خبر الرسل وجب صدقهم على
المطلوب وتقريره من مقدمتين ان تقول الاله يستحيل عليه الكذب
صغرى

صغرى وكل من استحال عليه الكذب فرسله صادقون كبرى ينتج الاله
رسله صادقون صحة الصغرى لان خبره على وفق علمه وصحة الكبرى
لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة واما برهان وجوب الامانة لهم عليهم الصلاة
والسلام فلانهم لو خانوا بفعل محرم او بفعل مكروه اي بان فعلوا المحرما
او مكروها لانقلب فعل ذلك المحرم او المكروه طاعة اي مامورا به في حقهم
عليهم الصلاة والسلام وذلك محال واشار الى بيانه اللزوم بقوله لان الله
تعالى قد امر بالاقتدا بهم في ما لم يختصوا به من اقوالهم وافعالهم قال
جل من قايل في حق نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم قل ان كنتم
تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وقال واتبعوه لعلكم تهتدون وقال من
يطع الرسول فقد اطاع الله الى غير ذلك مما يطول تتبعه ولا يامر تعالى
عباده بمحرم ولا مكروه قال تعالى قل ان الله لا يامر بالفحشاء وبيان بطلان
التالي الجمع بين متنافيين وهو كون الشي مامورا به منهيا عنه والله
اعلم تنبيهات الاول انما قال طاعة ليلا يتوهم ان اللازم على فعلهم المحرم
او المكروه الاذن في اتباعهم فيهما وجواز الاقدام عليهما الذي هو اعم
من كونه طاعة وزاد التقييد بفي حقهم اشارة الى ان بعض افعالهم
وان كان يطلق عليها اسم الاباحة بالنظر الى الفعل في نفسه وصدوره
من عامة المومنين فهو في حقهم عليهم الصلاة والسلام لكمال معرفتهم
بالله تعالى وسلامتهم من دواعي النفس والهوى لا يقع منهم الا طاعة
يثابون عليها واقل ذلك تعليم البرية وتاهيدهم مرتبة التعليم وعظيم

فضلها ولاجل انحصار افعالهم في الواجب والمندوب علي هذا الذي
ذكر اقتصر علي ما يقتضي الاختصاص بهما وهو الطاعة في قوله
طاعة الثاني استشكل قوله بالاقتدا بهم بان الاقتدا بغير نبينا لا يلزمنا
واجيب بوجهين احدهما ان يكون بنا علي ان شرع من قبلنا شرع لنا
فيما لم يرد فيه عن نبينا شي والثاني ان ضمير امرنا للمكلفين لا الخصوص
هذه الامة الثالث قال المامون اعترض هذا الدليل بانه لا يجب ان تكون
افعالهم كلها طاعة الا بعد ثبوت العصمة التي الكلام فيها قالوا فالحق
في الاستدلال الاجماع وذلك انه قد علم من دين الصحابة ومن بعدهم
من ايمة الهدي اتباعه صلي الله عليه وسلم في جميع افعاله من غير توقف ولا نظر
اصلا ولو جاز صلي الله عليه وسلم المخالفة في شي ما انتسبوا به ولا ظاهر
بحثهم عن ذلك فقد خلعوا انعلتهم لما خلع نعليه ونزعوا خواتمهم لما نزع
خاتمه وحسن اي كشف ابو بكر وعمر عن ركبتيهما في قضية جلوسهما علي
البير كما فعل صلي الله عليه وسلم وكانوا يبحثون البحث العظيم عن هيته
جلوسه ونومه وكيفية اكله وغير ذلك ليقتدوا به وانظر قول عمر رضي
الله عنه للحجر الاسود لقد علمت انك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رايت
رسول الله صلي الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك وسال رجل عبد الله
بن عمر رضي الله عنهما فقال يا ابا عبد الرحمن انا نجد صلاة الخوف وصلاة
الحضر في القران ولا نجد صلاة السفر فقال ابن عمر يا بن اخي ان الله
بعث الينا محمدا صلي الله عليه وسلم ولا نعلم شيا فانما نفعل كما رايناه

يفعل

يفعل وقد نقل عن السلف رضوان الله تعالي عليهم من امثال هذا ما لا ياتي
عليه الحصر وبالجملة فالاتباع له صلي الله عليه وسلم في جميع افعاله الا
ما اختص به مما علم من دين السلف ضرورة ولا شك ان هذا دليل قطعي
اجماعا علي عصمته صلي الله عليه وسلم وفي معناه عصمة ساير الرسل عليهم
الصلاة والسلام وتقرير الدليل علي وجوب الامانة للرسل عليهم السلام
من ملزوم ولازم ان تقول اذ لو خانوا بفعل محرم او مكروه ملزوم لانقلب
المحرم او المكروه طاعة في حقهم لازم بيان الملازمة لان الله تعالي قد امر
بالاقتدا بهم الخ لكن انقلاب المحرم او المكروه طاعة في حقهم محال بيان الاستثنا
لانه جمع بين النقيضين وهما الاذن وعدم الاذن اما الاذن فلامره تعالي
بالاقتدا بهم واما عدم الاذن فلنهيه سبحانه عن المحرم واما المكروه واذا
بطل الجمع بين النقيضين بطل انقلاب المحرم او المكروه طاعة واذا بطل
انقلابهما طاعة بطل خيانة الرسل واذا بطل خيانتهم تعينت الامانة لهم وهو
المطلوب وتقريره من مقدمتين ان تقول الرسل يستحيل انقلاب المحرم
او المكروه طاعة في حقهم صغري وكل من استحال انقلاب المحرم او المكروه
طاعة في حقه فهو امين كبري ينتج الرسل امنا صحة الصغري لانه جمع
بين النقيضين وصحة الكبري لان استحالة اللازم توذن باستحالة
الملزوم قوله وهذا اي التقرير بعينه هو برهان اي تقرير برهان وجوب
الثالث وهو تبليغ ما امروا بابلاغه للخلق لانك تقول فيه اذ لو خانوا
بكتمان شي مما امروا بابلاغه للخلق ملزوم لانقلب الكتمان طاعة في

في حقهم لازم بيان الملازمة لان الله تعالى قد امرنا بالاقتدا بهم الخ لكن
انقلاب الكتمان طاعة في حقهم محال بيان الاستثنائية لانه جمع بين
النقيضين وهما الاذن وعدم الاذن واذا بطل اللازم الذي هو انقلاب
الكتمان طاعة في حقهم بطل ملزومه الذي هو كتمان الرسل واذا بطل اللزوم
وجب تبليغهم وهو المطلوب وتقريره من مقدمتين ان تقول الرسل يستحيل
عليهم الكتمان صغرى وكل من استحال عليه الكتمان فهو مبلغ كبرى ينتج الرسل
مبلغون ولا شك ان الرسل عليهم الصلاة والسلام لو وقع منهم خلاف ذلك
لكنا مامورين بان نقتدي بهم في ذلك فنكتم نحن ايضا بعض ما اوجب
الله علينا تبليغه من العلم النافع لمن اضطر اليه كبو وهو محرم ملعون
فاعله قال جل من قايل ان الذين يكتمون ما انزلنا من البينات والهدى
من بعد ما بيناه للناس في الكتاب الاية وكيف يتصور وقوع ذلك منهم
ومولانا جل وعز يقول لنبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم يا ايها الرسول
بلغ ما انزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته اي ان لم تبلغ
بعض ما امرت بتبليغه من الرسالة فحكمك حكم من لم يبلغ شيئا منها وقد
شهد مولانا جل وعلا لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم بكمال التبليغ فقال
تعالى اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي وقال لا اكراه في
الدين قد تبين الرشد من الغي وقال فتول عنهم فما انت بملوم
والاي في ذلك كثيرة واما دليل جواز الاعراض البشرية عليهم
عبر هنا بالدليل والمراد به البرهان تفننا او فرقا بين المحسوس
وغيره

وغيره او فرقا بين الواجب والجايز والالف واللام في الاعراض للعهد والمعهود
هو قوله فيما تقدم الاعراض التي لا تؤدي الى نقص في مراتبهم العلية صلوات
وسلامه عليهم فمشاهدة اي روية وقوعها بهم لمن عاصرهم وليس بعد
العيان بيان ونقل ذلك بالتواتر لمن بعدهم وهو نقل خلف عن سلف وذلك
يستلزم جوازها في حقهم لقيام الدليل على استحالة اتصافهم بالمحرم او
المكروه فقد شوهد مرضهم وجوعهم واذاية الخلق لهم وغير ذلك ولكن
حد ذلك منهم البرهان الظاهر اما قلوبهم باعتبار ما فيها من المعارف والانوار
فلا يخل المرض ونحوه بقلامة ظفر منها وتقرير هذا الدليل من ملزوم ولازم
ان تقول اذ لو لم تكن الاعراض البشرية جايزة ملزوم لما وقعت بالرسل
لازم بيان الملازمة لوجوب عصمتهم من فعل المحرم والمكروه لكن نفي وقوعها
بهم محال بيان الاستثنائية مشاهدتها لاهل زمانهم واذا بطل نفي وقوعها
بهم بطل نفي جوازها واذا بطل نفي جوازها تعين جوازها في حقهم وهو
المطلوب وتقريره من مقدمتين ان تقول الاعراض البشرية واقعة
بالرسل صغرى وكل ما وقع بالرسل فهو جايز في حقهم كبرى ينتج الاعراض
البشرية جايزة في حق الرسل صحة الصغرى المشاهدة وصحة الكبرى
لوجوب عصمتهم من فعل المحرم والمكروه ولما كان نزول تلك الاعراض
البشرية بهم صلوات الله وسلامه عليهم ليس كنزولها بغيرهم في امكان عدم
اقترانها بالفوايد التي تصيرها قربا وعبادات بل لا تنزل بهم الا عارية
عن حظ النفس ودواعي الهوى محفوفة بالفوايد العرفانية اشار

الي بعض تلك الفوايد بقوله وفايدته وقوعها بهم اما لتعظيم اجرهم
كما في مرضهم وجوعهم واذاية الخلق لهم ولهذا قال صلي الله عليه وسلم
اشدكم بلا الانبيا ثم الامثل فالامثل خفا ان مولانا جل وعز قادر علي
ان يوصل لهم ذلك الثواب الاعظم بلا مشقة تلحقهم اصلا لكن لحكمته
التي لا يحوم العقل حول حصرها اختار ان يوصل لهم ذلك الثواب مع
تلك الاعراض يفعل ما يشا لا يسال عما يفعل سبحانه او للتشريع اي التبيين
للاحكام المتعلقة بها للخلق كما عرفنا احكام السهو في الصلاة من
سهو سيدنا ومولانا محمد صلي الله عليه وسلم وكيف تودي الصلاة
في حالتي المرض والخوف من فعله عليه الصلاة والسلام لها عند ذلك
وكيف يوكل الطعام ويشرب الشراب من اكله صلي الله عليه وسلم
وشربه والا فهو صلوات الله وسلامه عليه غني عنهما لانه يبيت
عند ربه يطعمه ويسقيه او للتسلي عن الدنيا اي التصبر ووجود
الراحة واللذة لفقدها وعدم المبالاة بها قال جل من قايل وما
الحياة الدنيا الا متاع الغرور وقال انما الحياة الدنيا لعب ولهو
الاية والتنبه لخسة اي رذالة وحقارة قدرها اي الدنيا عند
الله تعالي والتنبه لعدم رضاه بها دار جزا اي مكافات لاوليايه
جمع ولي ومقام الولاية اول مقامات النبوة فكل نبي ولي ولا
عكس باعتبار احوالهم فيها عليهم الصلاة والسلام من مقاساتهم
لشدايدها واهوالها واعراضهم عنها وعن زخرفها الذي غر كثيرا

من

من الحمقا اعراض العقلا عن الجيف والنجاسات ولهذا قال صلي الله عليه
وسلم الدنيا جيفة قذرة ولم ياخذوا عليهم الصلاة والسلام منها الا شبه
زاد المسافر المستعجل ولهذا قال عليه الصلاة والسلام كن في الدنيا كانك
غريب او عابر سبيل وقال لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة
ما سقي الكافر منها جرعة ماء فاذا نظر العاقل في احوال الانبيا
عليهم الصلاة والسلام باعتبار زينة الدنيا وزخرفها علم علم يقين
انها لا قدر لها عند الله اذ لو كان لها قدر عنده تعالي ما حماها
انبياءه ورسله وخاصة خلقه ولو كانت دار جزا لعجل لهم النعيم فيها
لانهم اكثر الخلق عبادة واشدهم لله طاعة بل لو جازي بها جميعا او احد
منهم الي وقت جزايه لان ادني اهل الجنة منزلة من له قدر الدنيا سبع
مرات كما ورد في الخبر قيل قوله باعتبار احوالهم فيها يتنازعه تعظيم وتشريع
وتسلي والله تعالي اعلم مهمتان الاولي الولي عرفا هو العارف بالله
تعالي سبحانه وبصفاته حسب الامكان المواظب علي الطاعات المجتنب للمعاصي
المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات المباحة فعيل بمعني مفعول
لان الله تعالي تولي امره فلم يكله الي نفسه ولا غيره لحظة بل تولي رعايته
قال جل من قايل وهو يتولي الصالحين او بمعني فاعل لانه يتولي عبادة
الله وطاعته علي الدوام والتوالي من غير ان يتخللها عصيان وكلا المعنيين
واجب تحققه حتي يكون الولي عندنا وليا في نفس الامر بحيث يتحقق
قيامه بحقوق الله تعالي علي الاستقصا والاستيفا لجميع ما امر به

ويتحقق دوام حفظ الله تعالي اياه في السرا والضرا قاله القشيري الثانية
الاوليا محفوظون يعني انهم كلما اذنبوا وفقهم الله تعالي للتوبة لا معصومون
فلا يمتنع وقوع الذنب منهم ولذلك لا يامنون مكر الله سبحانه فهم يرجون
رحمته ويخافون عذابه جعلنا الله من المحبين لهم والمحسوبين عليهم بفضله
ورحمته امين واعلم ان النقبا من اوليا الله تعالي والنجبا والبدلا
والاخيار والعمد والغوث ويقال له القطب يسمي بهذه وبهذه لا يزالون
الي يوم القيامة نعدد النقبا خمسماية والنجبا سبعون بمصر والبدلا
اربعون بالشام والاخيار سبعة ولا قرار لهم بل يجولون في الارض
والعمد اربعة علي زوايا الارض اي علي اركانها كل واحد علي ركن
منها والقطب واحد بمكة وهو الغوث فاذا مات الغوث يجعل الله
مكانه واحدا من الاربعة ومكان ذلك الرابع واحدا من الاخيار
السبعة ومكان ذلك السابع واحدا من البدلا الاربعين ومكان ذلك
الواحد واحدا من النجبا السبعين ومكان ذلك الواحد واحدا من
النقبا الخمسماية ومكان ذلك الواحد واحدا من ساير العامة قاله
ذو النون تتمة قال الفهري رحمه الله ويكتفي في اثبات الايمان
بالعلم بالله عز وجل لا من كل وجه بل علي الجملة فيعلم انه موجود
ازلي غني واحد في ذاته وصفاته والاهيته وتدبيره ليس كمثله شي
وانه تعالي عادل في افعاله وان محمدا عبده ورسوله ارسله بالهدي
ودين الحق وانه صادق في جميع ما جا به صلي الله عليه وسلم ويكفي

معرفة ذلك بطريق ما من الدلايل كثرة وكل ما سوي الله دليل عليه
واما التفصيل فمن فروض الكفاية انتهي وبالله التوفيق ولما فرغ من
ذكر ما يجب علي المكلف معرفته من عقايد الايمان في حقه تعالي وفي حق
رسله عليهم الصلاة والسلام مبرهنا علي كل ذلك كمل الفايدة بشي لم يسبق
اليه وهو اندراج جميع ذلك تحت كلمتي التوحيد والايمان وهما لا اله الا الله
محمد رسول الله ليحصل علم بعقايد الايمان تفصيلا واجمالا ويعرف بذلك شرف
هذه الكلمة وما انطوت عليه من المحاسن فقال وتجمع معاني الفاظ هذه
العقايد كلها الاهيتها ونبويها قول لا اله الا الله محمد رسول الله اي معناه
لان تضمن لا اله الا الله للعقايد انما هو باعتبار معناها لا باعتبار لفظها
فالالاهي داخل تحت معني لا اله الا الله والنبوي تحت معني محمد رسول
الله تنبيه ما اشرنا اليه من ان قوله وتجمع معاني هذه العقايد علي حذف
مضاف مثله عند شيخنا العلامة قاضي القضاة ولا شك ان هذه الكلمة
مما يجب علي كل مكلف مومن ان يعتني بشانها اذ هي ثمن الجنة والمنقذة من
المهالك دنيا واخري وقد نص العلما علي انه لا بد من فهم معناها يريدون
ولو بالاجمال والا لم ينتفع بها صاحبها في الانقاذ من الخلود في النار ومعناها
علي ما اشار اليه الشيخ رضي الله عنه في الشرح باختصار انه لا شك انها
محتوية علي نفي واثبات فالمنفي كل فرد من افراد حقيقة الاله غير الخالق
جل وعلي والمثبت من تلك الحقيقة فرد واحد وهو مولانا جل وعز والي
بالا نقص حقيقة الاله عليه تعالي يعني انه لا يمكن ان توجد تلك الحقيقة

لغيره سبحانه عقلا ولا شرعا وحقيقة الاله هو الواجب الوجود المستحق
للعبادة ولا شك ان هذا المعني كلي اي يقبله بحسب مجرد ادراك معناه
ان يصدق علي كثيرين لكن البرهان القطعي دل علي استحالة التعدد
فيه وانه معناه خاص بالرب تعالي فقط فالاسم المعظم المذكور بعد حرف
الاستثنا ليس هو بمعني الاله فيكون كليا بل هو جزئي علم علي ذات واجب الوجود
سبحانه لا يقبل معناه التعدد ذهنا ولا خارجا ولو كان معني الله كمعني الاله
لزم استثنا الشي من نفسه وان لم يحصل توحيد من الكلمة المشرفة وكذا
لو كان معني الاله جزئيا مثل الاسم المعظم لزم ايضا استثنا الشي من
نفسه والتناقض في الكلام باثبات الشي ثم نفيه والحاصل ان المعاني
المقررة عقلا في هذه الكلمة باعتبار معني المستثني منه والمستثني اربعة
ثلاثة منها باطلة والرابع ينقسم الي قسمين احد قسميه باطل والاخر
هو الذي يصح من الاقسام كلها فالثلاثة الباطلة ان يكونا جزئيين او
كليين او الاول جزئيا والثاني كليا والرابع عكس الثالث وهو ان يكون
الاول كليا والثاني جزئيا فان كان المراد بالكلي الذي هو الاله مطلق
المعبود لم يصح لما يلزم عليه من الكذب لكثرة المعبودات الباطلة وان
كان المراد بالاله المعبود بحق صح فاذن لا يصح من هذه الاقسام
كلها الا ان يكون الاله كليا بمعني المعبود بحق والاسم المعظم علم الفرد
الموجود منه فالمعني علي هذا لا مستحق للعبودية له موجود او
في الوجود الا الفرد الذي هو خالق العالم جل وعز وان شئت

قلت

قلت في معني الاله هو المستغني عن كل ما سواه والمفتقر اليه كل ما عداه
وهو اظهر من المعني الاول واقرب منه وهو المختار في تفسير الاله من
جهة ان فيه ادراج العقايد في جملتين وكلا من بخلاف المستحق للعبادة
ففيه ادخال العقايد كلها تحت شي واحد وما قبل الادراج الا تشبيك تحته اثر
فيما قاله المقري الاولي قال القرافي في الذخيرة في قول المؤذن لا اله الا
الله وليس المراد نفي المعبود كيف كان لوجود المعبودين في الوجود كالاصنام
والكواكب بل ثم صفة مضمرة تقديرها لا معبود مستحق للعبادة الا الله
ومن لم يضمر هذه الصفة لزم ان يكون تشهده كذبا انتهي الثانية
حكي عن الشيخ رحمه الله انه قال قد سيل فقها بجاية او غيرهم من الايمة
في اوايل هذا القرن التاسع او قبله بيسير عن شخص ينطق بكلمتي
الشهادة ويصلي ويصوم ويحج ويفعل كذا وكذا من افعال الخير لكن انما
ياتي بصورة الاقوال والافعال فقط علي حسب ما يري الناس ولا يدري
معني لا اله الا الله ولا معني الرسول وبالجملة فلا يدري من كلمتي الشهادة
ما ثبت ولا ما نفي وربما يتوهم ان الرسول عليه الصلاة والسلام نظير الاله
لما راه لازم الذكر معه كلمتي الشهادة وفي كثير من المواضع فهل ينتفع هذا
الشخص بما صدر منه من صور القول والفعل وهل تصدق حقيقة الايمان
عليه فيما بينه وبين ربه اولا فاجابوا كلهم بان مثل هذا لا يضرب له في
الاسلام سهم وان وقع منه من صور الاقوال والافعال ما وقع انتهي
المغراوي وهذا الذي افتوا به في هذا الشخص ومن كان علي حالته جلي

لا يختلف فيه اثنان وانما نزاع اهل العلم واختلافهم فيمن عرف مدلول
الشهادتين وجزم بما تضمناه من عقايد التوحيد من غير تردد الا ان موجب
جزمه بذلك التقليد ومجرد النشاة ببيت قوم مومنين من غير ان يعرف
برهانا علي ذلك انتهي المراد منه والي بيان الجمع مبتديا بما يتوقف عليه
من تبيين معنى الالوهية ومرتبا عليه معني التركيب في الكلمة المشرفة
اشار بقوله اذ معني الالوهية استغنا الاله عن كل ما سواه وافتقار
كل ما سواه اليه فمعني لا اله الا الله علي هذا التفسير المذكور للالوهية
لا مستغني اي مكتفيا بنفسه عن كل ما سواه من ساير الموجودات ولا
احد منها ايضا مفتقرا اليه كل ما عداه الا الله تعالي الذي هو خالق
الموجودات كلها جل وعلا اتي بهذا دليلا علي قوله ويجمع معاني هذه
العقايد كلها لان قايلا قال له كيف تجمع هذه الكلمة الواحدة جميع
العقايد التي سبق تفصيلها اجابه فقال لان معني الالوهية التي
نفيناها عن غير الله واثبتناها لله علي سبيل الحصر هو كذا وكذا
فسرها باستغنا الاله عن غيره وافتقار الغير اليه والاستغنا والافتقار
يستلزمان جميع العقايد علي ما ياتي تنبيهات الاول اورد علي قوله
اذ معني الالوهية لخ الدور لان معرفة الالوهية متوقفة علي
معرفة الاله والاله متوقف علي معرفة الالوهية واجيب
بان هذا تفسير معقول وليس تعريفا بالحق او يقال ان الاله جامد
ولا يتوقف علي الالوهية الا لو كان مشتقا الثاني لم انما قدم الاستغنا

علي

الحدوث والحدوث يستلزم الاحتياج الي المحدث والاحتياج ينافي الاستغنا
ولو احتاج الي المخصص لكان حادثا والحدوث يستلزم الاحتياج الي المحدث
والاحتياج ينافي الاستغنا او محتاجا الي المحل اي الذات في الجزء الاخر وهو
الاستغنا عن المحل والاحتياج ينافي الاستغنا او محتاجا الي من يدفع
اي يزيل عنه النقايص في السمع والبصر والكلام والاحتياج ينافي الاستغنا
ولما كان الاحتياج مختلفا باعتبار ما ذكر من الصفات اتي بثلاثة اسند لامان
لذلك الاول قوله لكان محتاجا الي المحدث الثاني قوله او المحل الثالث قوله
او من يدفع عنه النقايص وذلك من باب اللف والنشر المرتب تنبيهات الاول
انما حملنا قوله لو لم تجب له تعالي هذه الصفات علي كونها جايزة وان كان
نفي الوجوب اعم من الجواز والاستحالة لقوله لكان محتاجا الي المحدث
او المحل لان لزوم الحاجة الي المحدث لا يكون في مستحيل الوجود الثاني اعترض
عليه جعله الاستغنا مستلزما للقيام بالنفس فانه من باب استلزام الشي
نفسه واجاب عنه الشيخ ابو العباس المنجور قدس الله سره بان الاستغنا
الذي فسر به القيام بالنفس خاص والاستغنا هنا الذي هو احد جزي
الالوهية عام والاخص داخل تحت الاعم انتهي ويوخذ منه اي من استغنايه
عن كل ما سواه تنزهه تعالي عن الاغراض بمعجمتين جمع غرض كما سبق
في جميع افعاله وجميع احكامه والا يكن الامر كذلك اي وان لم يكن سبحانه
منزها عن الاغراض في الافعال والاحكام لزم من ذلك افتقاره تعالي
الي ما اي ذلك الشي الذي يحصل بالتشديد غرضه لتوقف حصول الغرض



له جنفذ علي الفعل والحكم والمتوقف يستحيل حصوله بدون المتوقف عليه
لما ثبت في الشاهد وايضا كل من له غرض في شي فهو محتاج الي ذلك الشي والاحتيا
ينافي الاستغنا والحاصل ان الغرض المنفي عنه تعالي عبارة عن وجود باعث
يبعثه جل وعلا علي ايجاد فعل من الافعال او علي حكم من الاحكام الشرعية
من مراعات مصلحة تعود اليه سبحانه او الي خلقه ولا خفا ان كلا الوجهين
مستحيل علي الله تعالي اما عودها اليه جل وعز فلما يلزم عليه من احتيا جه
تعالي الي ان يتكمل بمخلوق واما عودها الي خلقه فكذلك ايضا لما يلزم
عليه من دفع النقص عنه جل وعلا بخلق المصلحة لخلقه ودفع النقص
كمال فلزم ايضا في هذا الوجه الثاني احتياجه جل وعز الي مخلوق وهي
المصلحة التي يوجد لخلقه كالثواب مثلا ليتكمل بها والاحتياج ينافي
الاستغنا كيف يصح ذلك وهو جل وعلا الغني المكتفي بذاته العلية عن
كل ما سواه من جميع العالم وكذا يوخذ منه اي من استغنايه عن كل ما
سواه ايضا اي رجوعا انه لا يجب وجوبا عقليا عليه تعالي فعل اي
ايجاد او اعدام من شي الممكنات كالاجرام والاعراض ولا يجب عليه تعالي
ايضا تركه اي ذلك الايجاد او الاعدام اذ لو وجب عليه تعالي شي منها اي
الممكنات عقلا اي بالنسبة الي نظر العقل في نفس ذلك الشي كالثواب
مثلا في حق من اطاعه كما تقوله المعتزلة اذلهم الله وكذلك العقاب
في حق من عصاه لكان الله جل وعز مفتقرا اي محتاجا الي ذلك الشي الواجب
عليه ليتكمل به لان الكمال في عمل الواجب عليه والنقصان في تركه اذ لا

تجب

تجب في حقه تعالي الا ما اي شي او الذي هو كمال لانه تعالي بعيد
عن النقايص منزه لانها تقتضي الاحتياج والاحتياج ينافي الاستغنا
كيف يقال انه سبحانه مفتقر الي شي من الاشيا ليتكمل به وهو جل وعلا
الغني بالذات عن كل ما سواه من جميع الكاينات قيل وهذا هو القسم الثالث
في العقيدة وهو ما يجوز في حقه تعالي الا ان عبارته ليست بوافية به كما
يعلم بالتامل اذ غاية عبارته ابطال كون شي من الممكنات واجبا ولا يلزم
من نفي الوجوب عن الشي اثبات الجواز له لاحتمال ان يكون مستحيلا لما
علم ان الحكم العقلي داير بين الوجوب والاستحالة والجواز انتهي ولما فرغ
من ذكر ما يندرج من العقايد تحت الاستغنا الذي هو احد معني الالوهية
علي ما مر شرع يتكلم علي ما يندرج ويدخل منها تحت المعني الثاني الذي هو
الافتقار فقال واما افتقار اي احتياج كل ما سواه اليه جل وعز فهو يوجب
اي يستلزم له تعالي الحياة وعموم القدرة اي بكل شي ممكن وعموم الارادة كذلك
والعلم ثم ذكر الدليل علي ذلك فقال اذ لو انتفي عنه تعالي شي من هذه
الصفات الاربع او كلها لما امكن ان يوجد سبحانه من العدم شيا من
الحوادث الحقيرة او العظيمة لان انتفا يوجب انتفا التاثير وانتفا التاثير
يوجب انتفا الاثر لاستحالة وجود المتوقف بدون المتوقف عليه ويلزم
من عدم امكان الايجاد منه جل وعلا عدم افتقار الكاينات اليه فلا يفتقر
اي يحتاج اليه تعالي شي من الاشيا مطلقا كيف يقال بانه لا يفتقر اليه
اي يحتاج اليه تعالي شي من الاشيا مطلقا كيف يقال بانه لا يفتقر اليه جل

وعزشي وهو الذي يفتقر اليه كل ماسواه وعلى العموم تنبيه لو
اسقط عموم واستغني عنه باقتران العقيدتين بان المفيدة لذلك
لكان اولي كما نفعل فيما سبق ويوجب ايضا له تعالي الوحدانية اي
وحدانية الذات انفصالا واما اتصالا فانما يدخل في وجوب المخالفة
الذي الدلالة عليه من المعني الاول الذي هو الاستغني واما وحدانية
الافعال ففي قوله ويوخذ منه الا تاثير لشي من الكاينات في اثر ما بيد خل
ثم اشار الي الدليل علي ذلك فقال اذ لو كان اي وجد معه تعالي ثاني يشا ركه
في الوهيته يقدر كما يقدر ويريد كما يريد ونحو ذلك لما افتقر اليه جل
وعزشي من الاشيا للزوم عجزهما اي الله والاله الثاني المفروض
مشاركته له تعالي في صفة الالوهيه حينئذ اي حين فرض وجود ذلك
مع الله سبحانه حسب ماتقوم تقريره في برهان الوحدانية تنبيه
لو افرد الضمير في عجزهما لتوهم ان اله العالم هو الذي يلزم عجزه لا الثاني
المقدر مع ان عجز الالهين معا لازم لتعددهما اتفقا او اختلفا والعاجز
لا يوجد شيا فالاجل من قايل لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا كيف يقال
بانه تعالي لا يفتقر اليه شي وهو جل وعلي الذي يفتقر اليه كل ماسواه
عموما فان قلت وجوب الوحدانية له سبحانه يوخذ من كلمة التوحيد
بالمطابقه فلا حاجه لدخولها تحت الكلمة الشريفة بالتضمن لكونها
ضعيفة اعني دلالة التضمن بالنسبة الي المطابقة اجيب بانه انما ذكرها
للاندراج بالتضمن في كلمة التوحيد استيفا لذكر العقايد والا فلا حاجه
الي

جعلت فيها لكنه يعتقد ملازمتها لما قارنها وانه لا يصح فيه التخلف وهذا
الاعتقاد يوول بصاحبه الي الكفر لانه يستلزم انكار معجزات الانبيا عليهم
الصلاة والسلام وانكار ما اخبروا به من احوال الموت والقبر والاخرة لان ذلك
كله من باب خرق العوايد التي تختلف فيها الاسباب العادية عما يقارنها
ولاجل اعتقاد عدم التخلف في العاديات انكر الجاهلية البعث وقالوا
ايذا كنا عظاما ورفاتا اينا لمبعوثون خلقا جديدا ومن الناس من يعتقد
حدوث الاسباب العادية وعدم تاثيرها فيما قارنها لا بطبعها ولا بقوة
جعلت فيها وان مولانا جل وعز جعلها امارات ودلايل علي ما شا سبحانه
من الحوادث من غير ملازمة عقلية بينها وبين ما جعلت دليلا عليه
فلهذا صح ان يخرق جل وعلا العادة فيها لمن شا وفي اي وقت شا وهذا
الاعتقاد هو الحق والقايلون به هم المومنون اهل السنة الناجون
بفضل الله تعالي من جميع مهالك الاخرة انتهي وبالله تعالي التوفيق
فقد بان اي اتضح وظهر لك ايها الموفق القاري لهذه العقيدة الباحث
عن معانيها واقتناص فوايدها تضمن لا اله الا الله للاقسام الثلاثه
التي تجب اي تفرض فرضا عينيا علي المكلف وهو البالغ العاقل كما سلف
معرفتها في حق مولانا جل وعز وهي اي تلك الاقسام الثلاثة الاول
منها ما يجب في حقه تعالي والثاني ما يستحيل والثالث ما يجوز وهذا حق
لا مرية فيه وتتبع كلامه بالاستقرا يشهد لذلك وليس الخبر كالعيان
تنبيهات الاول تحصل من كلامه انه يدخل في الاستغنا احدعشر واجبا

الوجود والقدم والبقا والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والسمع والبصر
والكلام وكونه سميعا بصيرا متكلما ويدخل فيه التنزه عن الاعراض في
الافعال والاحكام وانه لايجب عليه شي ونفي التاثير بالقوة وفي الافتقار
تسعة القدرة والارادة والعلم والحياة وكونه قادرا مريدا عالما حيا والو
حدانية ويدخل فيه حدوث العالم باسره ونفي التاثير بالطبع الثاني اي
تلون للمصنف رحمه الله في العبارة فتارة يعبر بوجب وتارة يعبر بيوخذ
قال العلامة القاضي عيسي رضي الله عنه والسر في ذلك ان العقيدة
اذا كانت واجبة عبر بيوجب تنبيها علي وجوبها وان ضدها مستحيل
وان كانت غير واجبة عبر بيوخذ تنبيها علي عدم الوجوب الثالث قا
ل ابن افقدار الراشدي رحمه الله اعلم ان كل ماصح اخذه من الصفات
من الاستغنا يصح اخذه من الافتقار لحصول التنافي المذكور بينهما
اعني نقايض الصفات وبين الافتقار الا السمع والبصر والكلام
لانتفا التنافي بين اضدادها وبينه وكذا مايوخذ من الافتقار يصح
اخذه ايضا من الاستغنا الا الوحدانية وحدوث العالم فانه لا يصح
اخذهما من الاستغنا لعدم حصول التنافي المذكور انتهي وهو حسن
الرابع لا يقال ان الله تعالي تكمل بصفاته والمعتقد ان الصفات غير
الذات لكنا نقول وان كنا نعتقد ذلك فلا يطلق عليها الغير ونفي
بقولنا الغني عن كل ماسواه اي عن كل ما يطلق عليه سوي فيه
غير والصفة ليست كذلك قوله المفتقر اليه كل ماعداه انما عبر بعدي

قرارا

من تكرار اللفظ ليس الا انتهي واما قولنا معشر المومنين محمد رسول الله
صلي الله عليه وسلم بعد الكلمة المذكورة فيدخل فيه اي في هذا القول
الايمان اي التصديق القلبي الاقرار واللسان بساير اي بباقي الانبيا ماخوذ
من السور بالهمز الذي هو البقية او من السور المحيط بالبلد بلا همز وكلاهما
صحيح فيدخل نبينا عليه الصلاة والسلام علي الثاني لا الاول وانهم مو
جودون معصومون من كل منهي عنه نهي تحريم اوكراهة تنبيهان الاول اعلم
ان عدد الانبيا عليهم الصلاة والسلام علي ماورد في الحديث ماية الف
واربعة وعشرون الف نبي وبعضهم يصحح الحديث وبعضهم يضعفه قاله
الشيخ المنجور قال والصحيح انه لا يتعرض لعددهم لقوله تعالي منهم من
قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك وانما يجب الايمان بجميعهم ومعني
الايمان بهم اي بوجودهم انتهي الثاني ان الارض لا تاكل اجساد الانبيا عليهم
الصلاة والسلام ففي الحديث ان الله عز وجل حرم علي الارض اجساد الانبيا
قال ابن العربي حديث حسن وقال غيره صحيح بل هم احيا في قبورهم يصلون
ويسبحون ويحجون ويتقربون الي ربهم بساير عباداتهم التي كانوا عليها في
الدنيا تلذذا بها لا اقتضا للتكليف نقله اللقاني واعلم ان عدد الرسل من
الانبيا ثلثماية وثلاثة عشر وقيل واربعة عشر وقيل وخمسة عشر اولهم
ادم واخرهم محمد صلي الله علي جميعهم وسلم واولوا العزم من الرسل كما
عند ابن عطية خمسة وهم نوح وابراهيم وموسي وعيسي عليهم الصلاة
والسلام ومحمد صلي الله عليه وسلم ذكرهم الله تعالي علي التخصيص في قوله

واذ اخذنا من النبين ميثاقهم ومنك ومن نوح وابراهيم وموسي وعيسي
ابن مريم وفي قوله شرع لكم من الدين ماوصي به نوحا والذي اوحينا
اليك وما وصينا به ابراهيم وموسي وعيسي ان اقيموا الدين الاية وعدهم
الزمخشري عشرة فانظره في الكشاف والايمان بساير الملايكة اي التصديق
بوجودهم وانهم عباد مكرمون لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما
يومرون ولا ياكلون ولا يشربون وليسوا بذكور ولا باناث وان كان فيها
خطاب الذكور وانهم بالغون من الكثرة ما لا يعلمه الا الله تعالي وما يعلم
جنود ربك الا هو وقد ذكر الابي انه يحفظ لابن عطية ان كل ادمي يوكل
به من حين وقوعه نطفة في الرحم الي موته اربعماية ملك انتهي تنبيهات
الاول قال السعد رحمه الله وعندنا ظاهر الكتاب والسنة وهو قول اكثر
الامة ان الملايكة اجسام لطيفة نورانية قادرة علي التشكل باشكال
مختلفة كاملة في العلم والقدرة علي الافعال الشاقة شانها الطاعات
وسكنها السموات هم رسل الله الي انبيايه عليهم الصلاة والسلام وامناوه
علي وحيه يسبحون الليل والنهار لا يفترون لا يعصون الله ما امرهم
ويفعلون ما يومرون والجن اجسام لطيفة هوايية تتشكل باشكال
مختلفة ويظهر منها افعال عجيبة منهم المومن والكافر والمطيع والعاصي
والشياطين اجسام نارية شانها القا الناس في الفساد والغواية
بتذكر اسباب المعاصي واللذات وانسا منافع الطاعات وما اشبه ذلك
علي ما قاله تعالي حكاية عن الشياطين وما كان لي عليكم من سلطان الا

ان

ان دعوتكم فاستجبتم لي فلا تلوموني ولوموا انفسكم الاية الثاني اعلم
ان الملايكة عقلا بلا شهوة وللبهايم شهوة بلا عقل وللانسان كلاهما
فاذا ترجحت شهوته علي عقله يكون ادني من البهايم لقوله تعالي ان هم
الا كالانعام بل هم اضل سبيلا واذا ترجح عقله علي شهوته يجب ان يكون
اعلا من الملايكة الثالث ابليس اسم عجمي عند الاكثر ولهذا منع من الصرف
للعلمية والعجمة وقيل اسم عربي مشتق من ابليس اذا ييس وكان اسمه
قبل عصيانه عزازيل اخرج بن ابي حاتم وغيره من طريق سعيد بن جبير
عن بن عباس قال كان بن ابليس اسمه عزازيل وقيل الحارث اخرج بن
جرير عن السدي قال كان اسم ابليس الحارث قال بعضهم هو معني عزازيل
فالاول بالسريانية والثاني بالعبرية فلما عصي غير اسمه وصورته فقيل
ابليس لانه ابلس اي ييس من رحمة الله وكنيته ابو مرة وقيل غير ذلك
وهو شخص روحاني خلق من نار السموم وهي نار الحر الشديد بالنهار
وهو ابو الشياطين كما ان ادم عليه السلام هو ابو الانس فالعداوة بين
الثقلين فرع عداوة الابوين انتهي والايمان بساير الكتب جمع كتاب بمعني
مكتوب السماوية اي التصديق بوجودها وانها كلام الله الازلي القديم
القايم بذاته المنزه عن الحرف والصوت وانه تعالي انزلها علي بعض رسله
بالفاظ حادثة في الواح او علي لسان الملك وبان كل ما تضمنته حق صدق
وهي كما قال الزمخشري وغيره ماية كتاب واربعة كتب انزل منها خمسين علي
شيث وثلاثين علي ادريس وعشرة علي ادم وعشرة علي ابراهيم والتوراة

علي موسي والانجيل علي عيسي والزبور علي داود والفرقان علي محمد صلي الله
عليه وسلم وفي الحديث ان اباذر قال يارسول الله كم كتابا انزله الله تعالي
فقال مايه كتاب واربعة كتب انزل الله علي شيث خمسين صحيفة وعلي
اخنوخ وهو ادريس ثلاثين صحيفة وعلي ابراهيم عشر صحايف وعلي موسي
قبل التوراة عشر صحايف والتوراة والانجيل والزبور والفرقان انتهي
ونسبتها الي السما لانها الجهة التي تلقتها من للملايكة او لسموها وارتفاعها
تنبيه قال الفقيه عبارة ماتقدم من وجوب الايمان بساير الانبيا وا
لملايكة والكتب فيه اجمال وتفصيله ان من ثبتت تسميته وجب الايمان
به علي التعيين حتي ان من لم يصدق بمعين من ذلك فهو كافر ومن لم
يعرف اسمه امن به اجمالا وقال اللقاني الواجب الايمان تفصيلا بما علم
من الكتب والانبيا والرسل والملايكة تفصيلا واجمالا بما علم من الكتب وا
ذلك اجمالا انتهي وفي بعض النسخ واليوم الاخر وهو من نفخة البعث
الي الاستقرار في احدي الدارين الجنة او النار او هو من وقت الحشر الي
مالا يتناهي قاله القاضي في تفسيره وسمي الاخر لانه لا ليل بعده او لانه
او لانه اخر الاوقات المحدودة وقيل لانه اخر ايام الدنيا اي التصديق
به وما اشتمل عليه من صراط وميزان وحوض ونحو ذلك وانه سيظهر
الجميع لا محالة لانه اي محمدا نبينا عليه الصلاة والسلام جا الينا مرسلا
من عند الله بتصديق جميع ذلك اي مصاحبا التصديق ذلك اعني
مصدقا به او امر امته بتصديق ذلك تنبيه اعلم ان المقصود هنا الخ

ما

٣٩

مايجب في حق الرسل ومايستحيل ومايجوز من قولنا محمد رسول الله صلي
الله عليه وسلم بشهادة قوله فيما تقدم وتجمع معاني هذه العقايد كلها
وانما قدم تلك الامور اهتماما بشانها ووجوب اعتقادها ويوخذ منه
اي من قولنا محمد رسول الله صلي الله عليه وسلم وجوب تصديق الرسل والانبيا
جميعهم عليهم الصلاة والسلام وكذا يوخذ منه استحالة الكذب عليهم اي
الرسل والانبيا كلهم والا يصدقوا بان كذبوا لم يكونوا رسلا امنا جمع
امين لمولانا العالم بالخفيات من العالم كلها جل وعز فيعلم الباطن كالظاهر
من غير تفاوت فلو كان فيهم ادني خيانة لوحي الله تعالي او لغيره لعلمه جل
وعلا ذلك منهم فلم يومنهم علي شي من ذلك لكن كونهم ليسوا بامنا باطل
بدليل المعجزة النازلة منه سبحانه منزلة قوله الصريح صدق عبدي
في كل مايبلغ عني ويوخذ منه ايضا وجوب استحالة فعل المنهيات اي
الكباير والصغاير كلها عمدها وسهوها انما عبر باستحالة فعل المنهيات ليشمل
البرهان الامانة والتبليغ معا لان ضد كل منهما فعل منهي عنه فكان
هذا الحصر فتامله لانهم اي الرسل عليهم الصلاة والسلام ارسلوا ليعلموا
الخلق ماهو الصواب والحق عند الله تعالي باقوالهم الصحيحة الفصيحة
علي حسب السنة اممهم وافعالهم القويمة المستقيمة علي حسب رضي الله تعالي
وسكوتهم الموافق لاحكام الله تعالي سبحانه اسقطه في الشرح بناء علي دخوله
في الفعل وفي الامر لم يعتبر ذلك تنبيه المغزي ووجه الحجة في السكوت انهم
ليه الصلاة والسلام لا يقرون احدا علي باطل وقد حكي القاضي عياض الاجماع

علي ذلك واستدل به علي عصمتهم من الصغاير لان الاقرار علي المحرم محرم وهم
عليهم الصلاة والسلام معصومون من ذلك وسواء راه فاقره او بلغه فلم
يغيره وهذا قول الجمهور وان كان في المسيلة مذاهب وانما كان الاقرار دليل
الجواز مطلقا لان من خصايص الانبيا تغيير المنكر مطلقا بخلاف غيرهم
فانه اذا خشي علي نفسه سقط عنه انتهي والحاصل ان رسالتهم واضافتهم
اليه تعالي في قول المومن محمد رسول الله تثبت صدقهم وعدم كذبهم
وذلك يثبت امانتهم وامانتهم تثبت عدم تلبسهم بمحرم او مكروه ومن جملة
المحرم كتمانهم واذا استحال الكتمان تعين التبليغ فحصلت المطالب الثلاثة
فافهم ذلك تنصب فيلزم من ذلك ان لا يكون في جميعها اي ما ذكر من الاقوال
والافعال والسكوت لثبوت العصمة لهم عليهم الصلاة والسلام مخالفة لامر
مولانا جل وعز الذي امر به جميع المكلفين وهو الذي اختارهم من بين
امثالهم من البشر علي جميع الخلق للرسالة وامنهم دون غيرهم من البشر علي
سر وحيه الذي لا يطلع عليه الا اهل الصفو والاجتبا تنبيه في كلامه
تصريح بتفضيل الانبيا علي الملايكة وفي المسيلة اقوال احدها ما صرح
به وهو تفضيل الانبيا علي الملايكة وحجته قوله تعالي ان الله اصطفي ادم
ونوحا الاية والملايكة من جملة العالمين ثانيها تفضيل الملايكة علي الانبيا
وحجة هذا القول قوله تعالي شهد الله انه لا اله الا هو الاية اذا التقدم
يوذن بالشرف ثالثها التفصيل وهو ان رسل البشر كموسي افضل من رسل
الملايكة كجبريل ورسل الملايكة كاسرافيل افضل من رسل الملايكة عامة البشر

وهم

وهم اولياهم غير الانبيا كابي بكر وعمر رضي الله عنهما وعامة البشر كاوليائهم
غير الانبيا افضل من عامة الملايكة وهم غير الرسل منهم كحملة العرش وقيل
التفصيل في ذلك بين ملايكة السما فهم افضل من الانبيا وبين ملايكة الارض
فالانبيا افضل منهم بعد ان يتيقن ان هذا الخلاف فيما عدا نبينا ومولانا محمد
صلي الله عليه وسلم فانه افضل الخلق فان العلوية والسفلية من بشر وجن
وملك في الدنيا والاخرة بالاجماع ويوخذ منه اي من قولنا محمد رسول الله
ايضا جواز الاعراض البشرية اي المنسوبة الي البشر وتقدم بيانها عليهم اي
الرسل صلوات الله وسلامه عليهم اذ اي لان ذلك اي المذكور وهو الاعراض البشرية
لا يقدح في شي من رسالتهم وعلو منزلتهم عند الله تعالي الذي فضلهم علي
جميع الخلق بل ذلك المذكور مما يزيد فيها باعتبار تعظيم اجرهم من جهة ما
يقابلها من طاعة الصبر ونحوها وفيها ايضا اعظم دليل علي صدقهم وانهم
مبعوثون من عند الله سبحانه وان تلك الخوارق التي ظهرت علي ايديهم هي
بمحض فضل خلق الله تعالي لها تصديقا لهم اذ لو كان لهم قوي علي اختراعها
لدفعوا عن انفسهم ما هو ايسر منها من الامراض والجوع والم الحر والبرد ونحو
ذلك مما سلم منه كثير ممن لم يتصف بالنبوة وفيها ايضا رفق لضعفا العقول
ليلا يعتقدوا فيهم الالوهية بما يرون لهم الخوارق والخواص التي خصهم الله
تعالي جعلنا الله تعالي ممن علم فعمل وعمل فاخلص ولخلص فدام علي
ذلك الي الممات ونجا بفضل الله من كل هول وتخلص تنبيه زاد المصنف
هنا في الشرح لجواز وقوع الاعراض البشرية بالرسل عليهم الصلاة والسلام

هاذين الوجهين زيادة على ما سبق وهما الرفق بضعفة العقول مخافة
الافتتان وللمبالغة في الدلالة على صدقهم ولم يذكرهما فيما تقدم
انتهى فقد اتضح لك ايها المكلف اي اتضاح تضمن كلمتي الشهادة
اللتين هما لا اله الا الله محمد رسول الله مع قلة حروفها تنبيه
انما افرد الضمير في حروفها وفي لفظها وفي عالمين بها مع تقدم التعبير
بكلمتي الشهادة لتنزل الكلمتين منزلة الكلمة الواحدة من حيث تلازمهما
وارتباط احداهما بالاخرى وكونهما كالشيء الواحد فيعود عليه الضمير
المفرد وقد ورد مثله في كلام العرب كقولهم العينان كحلت واليدان
قطعت وقيل الضمير يعود على الشهادة انتهى لجميع ما يجب اي يفرض فرضا
عينيا على المكلف معرفته من عقائد الايمان في حقه تعالى كما تقدم شرحه
وبيانه وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام كذلك ولعلها لاختصارها
اي قلة حروفها مع اشتمالها على ما ذكرناه من عقائد الايمان كلها
جعلها الشرع الالهي ترجمة ودليلا على ما في القلب من الاسلام
وهو الانقياد والاذعان لله تعالى ولجميع اوامره ونواهيه ظاهرا
وباطنا ويسمى ذلك ايمانا ايضا من حيث التصديق به فلا فرق
بينهما الا لغة ولم يقبل اي الشرع من احد من المكلفين الايمان
ولم يقل السلام كما قال قبل اشارة الى الترادف الا بها لخصوصية
لها لا بغيرها من الالفاظ كسبحان الله والحمد لله قيل ويحتمل ان
يكون المراد ولم يقبل من احد الايمان الا بالتلفظ بها بحيث لا يكتفى
بالايمان القلبي دونها ويقبل في كلامه يحتمل البنا للفاعل وللمفعول

والاول

والاول اولى ليوافق ما قبله فائدة تشتمل على كتاب للمؤلف رحمه
الله تعالى تبركا به ونصه الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما من عبيد الله تعالى محمد بن يوسف
السنوسي لطف الله تعالى به الى اخينا وحبيبنا في ذاته تعالى الفقيه
الاستاذ سيدي محمد الراشدي ارشدنا الله تعالى واياه الى الممات
الى ما فيه رضاه وختم لنا بالسعادة اجمعين والمغفرة بلا محنة يوم
تلقاه بعد السلام عليكم والرحمة والبركة فقد وصلنا كتابكم وعرفنا
ما تضمنه من خالص الود وجميل الاعتقاد فجزاكم الله تعالى خيرا وجمعنا
في دار كرامته مع زمرة السابقين وقد سالتم عن وجه ترك التثنية في الضمير
من قولنا في العقيدة ولعلها فوجهه انه عائد على مجموع كلمتي الشهادة
بتاويل الكلمة من باب تسمية الشيء باسم جزئه واغتني فيها سبقا لانه
في مقام تفصيل ما يدخل تحت كل واحدة من الكلمتين وافردنا بالتاويل
المذكور للتنبيه على ارتباط احدى الكلمتين بالاخرى في ترجمة الايمان وانه
لا يحصل الا بمجموعهما ولا ينتفع بالايمان في احداهما دون الاخرى فصارتا
في شرطية حصول الايمان كالكلمة الواحدة وبالجملة فقد عبرنا في كل
مقام بما يناسبه والله تعالى اعلم ولا تنسانا بالخير من صالح دعائكم والسلام
عليكم ورحمة الله وبركاته وكتب عن عجل والسلام على من يقف عليه والرحمة
والبركة انتهى بلفظه تنبيهات الاول انما اتى بلعل المفيدة للترجي ولم
يجزم لعدم ورود ذلك عن الشارع فالقطع به سوء ادب معه اذ الجزم

عالم يقم عليه دليل شرعي او عقلي تجاسر علي سر غيبه لانه لا يدري هل
اراد الشارع هذه النكتة التي ذكرها المصنف او غيرها فقط او هي وغيرها
لانه عليه الصلاة والسلام قد خص بجوامع الكلم فيحتمل كل كلمة من كلماته
من الفوائد ما لا ينحصر قيل ولاحتمال القيد الثاني قال في شرح المقاصد
الجمهور علي ان الايمان والاسلام واحد وان معني امنت عاجابه النبي صلى الله
عليه وسلم صدقته ومعني اسلمت له سلمته ولا يظهر بينهما كبير فرق لرجوعهما
الي معني الاعتراف والانقياد والاذعان والقبول وبالجملة لا يعقل بحسب الشرع
مومن ليس بمسلم او مسلم ليس بمومن وهذا مراد القوم بترادف الاسمين واتحاد
المعني وعدم التغاير انتهي المراد منه الثالث قال اللقاني الصواب ان
الايمان مخلوق لانه اما التصديق بالجنان او مع الاقرار باللسان وكل
منهما فعل العبد وهو مخلوق لله تعالي اتفاقا انتهي الرابع ان الناس باعتبار
حكم الكلمة المشرفة علي ضربين مومن وكافر اما المومن بالاصالة فيجب عليه
ان يذكرها مرة في العمر ينوي بتلك المرة الوجوب وان ترك ذلك فهو عاص
وايمانه صحيح والله تعالي اعلم ثم ينبغي له بعد اداء الوجوب ان يكثر من ذكرها
كما اشار اليه في الاصل ويعرف معناها والا ينتفع بذكرها دنيا واخري
واما الكافر فذكره لهذه الكلمة واجب شرطا في صحة ايمانه القلبي مع
القدرة وان عجز عن ذكرها بعد حصول ايمانه القلبي لمفاجات الموت
له ونحو ذلك سقط عنه الوجوب وكان مومنا هو هو المشهور من
مذاهب علما اهل السنة قال السعد في شرح العقايد الاجماع منعقد

علي

علي ايمان من صدق بقلبه وقصد الاقرار باللسان ومنعه مانع من خرس
ونحوه انتهي وقيل لا يصح الايمان بدونها مطلقا وان كان ولا فرق بين
المختار والعاجز وقيل يصح الايمان بدونها مطلقا وان كان التارك لها اختيارا
عاصيا لكن في حق المومن بالاصالة اذا نطق بها ولم ينو الوجوب وقد نقل عن
القاضي ابي بكر انه قال من عرف الله تعالي وصدق رسله فقد تم ايمانه وان
امتنع من الاقرار مع الاختيار الا انه عاص بامتناعه من اظهار الاقرار كسائر
الطاعات اما مع المانع فمعذور ولا يعصي واحتج لذلك بقوله عليه الصلاة
والسلام من مات وهو يعلم ان لا اله الا الله دخل الجنة فلم يشترط الا العلم
انتهي قال الشيخ ومنشا هذه الاقوال الثلاثة الخلاف في هذه الكلمة المشرفة
هل هي شرط في الايمان او جزء اي شطر منه او ليست بشرط فيه ولا جزء منه
والاول هو المختار انتهي الخامس قال ابن عرفة في النطق بالشهادتين بان
يقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله لا يكفي في الدخول
في الاسلام غير ذلك انتهي وخالفه تلميذه الابي قايلا يوخذ من حديث
صبانا صبانا انه لا يتعين النطق باشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا
رسول الله بل يكفي كل ما يدل علي الايمان وقال ايضا لا يشترط في حق داخل
الاسلام النطق بلفظ اشهد ولا التعبير بالنفي والاثبات فلو قال الله
واحد ومحمد رسول الله كفي انتهي السادس قال ابن ناجي قد اختلف
العلماء هل الافضل للمكلف عند التلفظ بلا اله الا الله المد للالف من
لا النافية او القصر فمنهم من اختار المد ليستشعر المتلفظ بها نفي الالوهية

عن كل موجود سواه تعالي ومنهم من اختار القصر لئلا تخترمه المنية قبل
التلفظ بذكر الله تعالي وفرق النخعي بين ان تكون اول الكلام فيقصر والا فيمد
انتهي السابع الشمس الشناي عن الامام النووي انه نقل في شرح المهذب
عن القاضي ابي الطيب ان تقديم الشهادة لله بالوحدانية علي الشهادة
لله بالوحدانية علي الشهادة لمحمد بالرسالة واجب ولو عكس ذلك لم يصح
اسلامه ولم يتعقبه انتهي خاتمة قبل تكلم المصنف في هذه العقيدة علي
العقايد اولا بطريق اجمالي في غاية الابهام ثم ثانيا بطريق الاجمال مع بعض
الوضوح ثم ثالثا منبها علي عددها واسمايها ثم رابعا مقرونة ببراهينها مويدة
بها ثم خامسا معللا بكيفية اندراجها تحت قول المومن لا اله الا الله محمد رسول
الله انتهي فتامله فعلي العاقل المومن بالاصالة اي ينبغي له بعد ان يقولها
المرة الواجبة عليه كما سلف ان يكثر من ذكرها اي ايرادها علي اللسان او علي
القلب او عليهما معا مصححا لالفاظها علي القانون العربي واتي بعلي التي
هي من الفاظ الوجوب للتهييج والتحضيض علي الاكثار من ذكرها وليست
للوجوب لان الاكثار مستحب فقط لا واجب وذلك لما ورد في فضلها وقد
جا في ذلك احاديث كثيرة فمنها قول رسول الله صلي الله عليه وسلم افضل
ماقلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له رواه مالك
في الموطا زاد الترمذي في روايته له الملك وله الحمد وهو علي كل شي قدير
وقال صلي الله عليه وسلم اسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال
لا اله الا الله خالصا من قلبه وقال صلي الله عليه وسلم من مات وهو
يعلم

يعلم ان لا اله الا الله دخل الجنة وقال صلي الله عليه وسلم من دخل القبر بلا
اله الا الله خلصه من النار وقال صلي الله عليه وسلم اتاني ات من ربي فاخبرني
انه من مات وهو يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له فله الجنة فقال
ابو ذر وان زني وان سرق فقال وان زني وان سرق وقال صلي الله عليه وسلم
ما قال احد لا اله الا الله مخلصا من قلبه الا فتحت له ابواب السما حتي تفضي
الي العرش ما اجتنبت الكباير وروي الترمذي ان النبي صلي الله عليه وسلم
قال التسبيح نصف الايمان والحمد لله تملا الميزان ولا اله الا الله ليس لها دون
الله حجاب حتي تخلص اليه وروي هو والنساي انه صلي الله عليه وسلم قال افضل
الذكر لا اله الا الله وافضل الدعا الحمد لله وقال صلي الله عليه وسلم امرت ان
اقاتل الناس حتي يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم
الا بحقها وقال صلي الله عليه وسلم من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة
وعن ابي هريرة رضي الله عنه صلي الله عليه وسلم ان لله تبارك وتعالي
عمودا من نور بين يدي العرش فاذا قال العبد لا اله الا الله اهتز ذلك
العمود فيقول الله تبارك وتعالي له اسكن فيقول كيف اسكن ولم تغفر لقايلها
فيقول قد غفرت له فيسكن عند ذلك وقال صلي الله عليه وسلم لا اله الا
الله مفتاح الجنة وعنه صلي الله عليه وسلم انه من لقن عند الموت
لا اله الا الله دخل الجنة وعنه صلي الله عليه وسلم انه قال لقنوا موتاكم
لا اله الا الله فانها تهدم الذنوب هدما قالوا يا رسول الله فان قالها
في حياته قال هي اهدم واهدم وعنه صلي الله عليه وسلم انه قال لتدخلن

الجنة كلكم الا من ابي وشرد عن الله شرود البعير عن اهله فقيل يا رسول
الله من الذي يابي قال من لم يقل لا اله الا الله فاكثروا من قول لا اله الا
الله من قبل ان يحال بينكم وبينها فانها كلمة التوحيد وهي كلمة الاخلاص
وهي كلمة التقوي وهي الكلمة الطيبة وهي دعوة الحق وهي العروة الوثقي
وهي ثمن الجنة الي غير ذلك مما ورد في فضلها من الاحاديث وقد نقل الشيخ
رحمه الله تعالي في الشرح منها جملة صالحة قال ولهذا اختار الايمة ملازمة
هذا الذكر في كل حال حتي ان منهم من لا يفتر عنه ليلا ولا نهارا وروي ان من
قالها سبعين الف مرة كانت فداه من النار وقد ذكر عن الشيخ ابي زيد القرطبي
انه قال سمعت في بعض الاثار ان من قال لا اله الا الله سبعين الف مرة كانت
فداه من النار فعملت علي ذلك بركة الوعد اعمالا ادخرتها لنفسي وعملت منها
لاهلي وكان اذ ذاك يبيت معنا شاب كان يقال انه يكاشف في بعض الاوقات
بالجنة والنار وكان في قلبي منه شي فاتفق ان استدعانا بعض الاخوان
الي منزله فنحن نتناول الطعام والشراب معنا اذ صاح صيحة منكرة واجتمع
في نفسه وهو يقول يا عم هذه امي في النار وهو يصيح بصياح عظيم لا
يشك من سمعه انه عن امر فلما رايت ما به قلت في نفسي اليوم اجرب صدقه
فالهمني الله تعالي السبعين الفا ولم يطلع علي ذلك احد الا الله تعالي
فقلت في نفسي الاثر حق والذين رووه لنا صادقون اللهم ان السبعين
الفا فدا هذه المراة ام هذا الشاب فما استتممت الخاطر في نفسي الا ان قال
اعاني
باعم هي اخرجت الحمد لله فحصلت لي فايدتان [illegible]

من الشاب وعلمي بصدقه انتهي نسال الله تعالي ان يجعلنا من خيار اهل
لا اله الا الله بجاه سيدنا ومولانا محمد رسول الله صلي الله عليه وسلم ولما
من تحقق ذلك الخير العظيم لذاكر الكلمة الشريفة موقوفا علي فهم معناها اولا
ثم استحضاره عند ذكرها ثانيا قيد ذكرها بقوله حال كونه مستحضرا اي متذكرا
ملاحظا بقلبه لما احتوت اي اشتملت عليه من عقايد الايمان المتقدم ذكرها ولو
علي سبيل الاجمال بان يستحضر ان معناها لا مستغني عن كل ما سواه ومفتقرا اليه
كل ما عداه الا الله تعالي حتي تمتزج اي تختلط هي والمراد اجزا لفظها علي لسانه
فلا يلهج الا بها من غير تكلف ومعناها علي قلبه والمراد بالامتزاج هنا المعنوي
فهو مجاز مع معناها الذي ذكرناه لها بلحمه ودمه فاذا ذكرها الذاكر مع المواظبة
علي الوجه الاكمل في ذكرها فانه يري لها ببصره وبصيرته من الاسرار الالهية
والعجايب الملكية ان شا الله تعالي ما لا يدخل تحت حصر يعني بالنسبة لعلمنا واما
بالنسبة لعلم ربنا فقد احاط بكل شي علما فمنها ما يرجع الي محاسن الاخلاق الدينية
كالزهد وهو خلو الباطن من الميل الي فان وفراغ القلب من الثقة بزايل والتوكل
وهو ثقة القلب بالوكيل الحق تعالي بحيث يسكن عن الاضطراب عند تعذر
الاسباب ثقة بمسبب الاسباب وفوق التوكل التفويض وهو الاستسلام لامر الله
بالكلية فان للمتوكل له مراد واختيار وهو يطلب مراده بالاعتماد علي ربه والمفوض
ليس له مراد والحيا بتعظيم الله عز وجل بدوام ذكره والتزام امتثال امره او نهيه
والامساك عن الشكوي به الي العجزة والفقرا غيره والحيا هو ثمرة المراقبة عند
اصل [illegible] الله تعالي بهم والغني وهو غني القلب بسلامته من فتن

الاسباب فلا يعترض علي الاحكام بلو ولا بلعل لعلمه بمن صدرت منه
جل المنفرد بالخلق والتدبير الملك الوهاب والفقر وهو نفض يد القلب
من الدنيا حرصا واكثار القطعه بان حاجته ليست عند شي منها وسكوت
اللسان عنها بالكلية مدحا وذما والشكر وهو افراد القلب بالثنا علي
الله سبحانه ورؤية النعم منه في طي النعم والفتوة وهو التجافي عن مطالبة
الخلق بالاحسان اليه ولو احسن اليهم لعلمه بان احسانه واسائتهم اليه كل
ذلك مخلوق لله والله خلقكم وما تعملون فلم ير لنفسه احسانا حتي يطلب
جزا ولم ير لهم اساة حتي يذمهم عليها اللهم الا ان يكون الشرع هو الذي
امر بذمهم او معاقبتهم فيفعل حينئذ ما امر به الشرع ليقوم بوظيفة التعبد
فقط ومنها ما يرجع الي الكرامات التي هي خوارق العادات كوضع البركة في
الطعام ونحوه حتي يكثر القليل ويكفي اليسير وهذا شاهد لاوليا الله تعالي
كثيرا وتيسير دنانير او دراهم او كليهما او غير ذلك مما تدعوا اليه الحاجة وقد
كان بعض المشايخ في اول امره حرار فتعذر عليه شغل الحرارة تعذرا شرعيا
فكان اذا قضي وظيفة ذكره يرفع راسه فيجد في حجره ما يشتري به قوت ذلك
اليوم ومنها ان يكشف له عن حقيقة ما يريد استعماله من الطعام فيعرف
حرامه من حلاله من متشابهه بامارة يجدها اما من باطنه او ظاهره او
من غيره وكرامات هذا الباب كثيرة الا ان المومن الموفق لا ينبغي له قصد شي
منها والا دخل عليه الشرك الخفي ومكر به والعياذ بالله مهمتان الاولي
الذكر بالقلب نوعان احدهما التفكر في عظمة الله سبحانه والاخر ذكر الله
عند

عند امره ونهيه وذلك بالعزم المصمم علي الامتثال والاول افضل من
الثاني والثاني افضل من الذكر اللساني فقط فما وقع بين العلما من
الاختلاف في افضلية الذكر اللساني علي القلبي يجب ان يحمل كما قال القاضي
علي ذكر القلب تسبيحا وتهليلا بلا لسان والا فالنوعان الاولان من اذكار
القلب لا يساويهما ذكر اللسان فضلا عن ان يفضلهما الثانية قال
العز بن عبد السلام الذكر كله لا يكون الا بجملة اسمية او فعلية فقول
الذاكر الله مقتصرا عليه من البدع وافعال الجهلة ونحوه للبلقيني انتهي
وبالله تعالي التوفيق اي خلق الطاعة او خلق القدرة الداعية الي الطاعة
وقدم المعمول لافادة الحصر اي لا توفيق الا بالله والتوفيق اخص من الاعانة
لانها خلق القدرة علي الفعل مطلقا لا رب اي لا مالك ولا سيد لنا بخلق التوفيق
المذكور غيره نساله اي نطلب منه سبحانه بمحض الفضل والكرم ان يجعلنا
ضمير نا المعظم نفسه لا للمتكلم ومعه غيره وبذلك ينتفي التكرار بينه وبين
ضمير ولحبنا من يحبنا اي الا من نخبه بهذا اجاب المولف رحمه الله تعالي لما
سيل عن ذلك ومراده به قاله المؤذي عند الموت ناطقين بالشهادة كلمتي
الشهادة مذعنين لها مصدقين بها عالمين معناها لان مجرد ذكرها باللسان
او بالقلب من غير معرفة معناها لا نتيجة له ولا ثمرة وصلى الله اي اللهم صلي
علي سيدنا ومولانا محمد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون
وانما عدل الي صيغة الخبر لانها اكد في اقتضا وقوع المطلوب حتي كانها واقع
وختم بالدعا والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم لتكون خاتمته

من جنس مبديه وهو الثنا علي الله والصلاة علي اشرف خلقه صلي
الله عليه وسلم لان في الدعا ثنا علي الله سبحانه وحمدا له بكمال القدرة
والالوهية واستغناه عن كل ما سواه وافتقار كل ما عداه اليه ولا شك
ان ذلك مطلوب في الاواخر كما هو مطلوب في الاوايل وجدير المقصود وقع
بين ثنايين علي الله تعالي وصلاتين علي رسوله سيدنا ومولانا محمد صلي
الله عليه وسلم ان يعظم عند الله مقداره تتمات الاولي قال القرطبي
لاجابة الدعا شروط في الداعي وهي ان يعلم انه لا يقدر علي تحصيل
مطلوبه الا الله تعالي وان يدعو بنية صحيحة صالحة صادقة وحضور
قلب وان يجتنب اكل الحرام وان لا يمل من الدعا فيترك ويقول دعوت ودعوت
فلم يستجب لي وشروط في المدعو به وهي ان يكون من الامور الجايزة فلا
يدعوا بما فيه اثم ولا قطيعة رحم ولا اضاعة حقوق المسلمين وانظر باقيها
الثانية ليست الاجابة عندهم الا ما في قوله صلي الله عليه وسلم ما من
داع يدعوا الا كان بين ثلاث اما ان يستجاب له واما ان يدخر له واما ان
يكون عن ذنوبه الثالثة مذهب جمهور علما الكلام ان الكافر لا يستجاب
له لقوله تعالي وما دعا الكافرين الا في ضلال وقيل يستجاب له وكلام
الفقها في باب الاستسقا يرشحه اي يقويه انتهي فايدة قال ابن حدة
اختلف العلما فيمن قال اللهم صل علي سيدنا محمد عدد ما خلق الله وشبهه
هل يحصل له من الاجر بعدد ما ذكر ام لا فذهب ابن عرفة الي انه يحصل
له من الاجر اكثر مما يحصل علي الصلاة الواحدة ولا يحصل له الاجر بعدد
ما

ماذكره وذهب سعد الدين بن التلمساني الي انه يحصل له الاجر بعدد
لان فضل الله واسع وقدرته صالحة لا يعجزها شي ذكره في تاليفه الذي
الف في فضل الصلاة علي النبي صلي الله عليه وسلم انتهي ورضي الله تعالي
عن اصحاب رسول الله كلهم اجمعين الرضا هاهنا صفة فعل بمعني الانعام
ولا يصح هنا ان يكون الارادة مهمة اعلم ان افضل الامة المحمدية اصحاب
محمد صلي الله عليه وسلم وافضل الصحابة ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي قال
السعد علي هذا وجدنا السلف والخلف ثم الستة الباقين من العشرة ثم
اهل بدر ثم اهل احد ثم اهل بيعة الرضوان وهم اهل حديبية رضي الله
تعالي عنهم اجمعين وعن التابعين اي لاصحاب رسول الله صلي الله عليه
وسلم باحسان اي بايمان الي يوم الدين اي الجزا ومنه قولهم كما تدين تدان
وسلام علي المرسلين والحمد لله رب العالمين خاتمة قال جمع من العلما
نفعنا الله تعالي بهم يستحب الترضي والترحم علي الصحابة والتابعين ومن
بعدهم من العلما والعباد وساير الاخيار فيقال قال ابو بكر رضي الله عنه
او رحمه الله وتخصيص بعضهم الترضية بالصحابة والترحم بغيرهم خلاف
الصحيح الذي عليه الجمهور نعم الترضية في الصحابة اشهر منها في غيرهم
ذكره اللقاني وبالله تعالي التوفيق يقول جامعه لنفسه ثم لمن شا الله
بعد من ابناء جنسه عبد ربه واسير ذنبه المسرف علي نفسه من سو
كسبه موسي بن قاسم المغربي المالكي عامله الله بلطفه وغفر له ولوالديه
[illegible] ابر المسلمين امين هذا اخر ما اردناه من هذا الشرح اللطيف نحو

الله والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
نسالكه سبحانه ان يتفضل علينا بقبوله وان ينفع به جل وعلي كما نفع
باصوله وان يجعله من الاعمال التي لا تنقطع بالموت ولا تعقب صاحبها
حسرة الفوت انه علي ما يشا قدير وبالاجابة جدير وقد تحري بنا فيه
الصواب بقدر الامكان وان اخطانا في شي من ذلك فالخطا من شان
الانسان اللهم اجعلنا يا مولانا ممن اخلص لوجهك الكريم العمل وقصر
في امور شهواته ودنياه الامل وتزود للاخرة بلزوم التقوي وخالف
الي الممات الشيطان والنفس والهوي اللهم اجعلنا يا مولانا بفضلك من
ذوي الالباب وارشدنا يا ارحم الراحمين في اقوالنا وافعالنا وظاهرنا
وباطننا الي طريق الحق والصواب وتب علينا يا مولانا توبة صادقة
لا معصية بعدها انك انت الرحيم الرحمن التواب وهب لنا من لدنك رحمة
انك انت الكريم الوهاب وتوفنا يا مولانا تايبين مومنين مسلمين واحشرنا
دنيا واخري في عبادك الصالحين بجاه سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين
وامام المرسلين صلي الله وسلم عليه وعلي اله وصحبه اجمعين واخر دعوانا
ان الحمد لله رب العالمين قال المولف حفظه الله ونفعنا به وكان الفراغ
من تبييضها معه صبيحة يوم السبت اخر يوم من شهر الله شعبان
بالزاوية القادرية من مدينة بيت المقدس ادامها الله للاسلام
سنة ماية والف من الهجرة النبوية علي صاحبها افضل الصلاة وازكي
السلام وصلي الله علي سيدنا ومولانا محمد وعلي اله واصحابه وازواجه

وذريته

وذريته الطيبين الطاهرين صلاة وسلاما مباركا فيهما الي يوم الدين
وسلام علي جميع الانبيا والمرسلين والحمد لله رب العالمين لا رب
غيره ولا خير الا خيره انتهي وكان الفراغ من هذه النسخة المباركة
من نسخة نقلت من نسخة المولف اوايل ربيع الثاني سنة الف ومايه
واربع وعشرين خمسة بخير امين علي يد الفقير الحقير حبيب بن السيد
محمد بن الشيخ طه العسيلي رحمهما الله
تعالي وصلي الله علي سيدنا محمد وعلي اله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا